جامعة إب
مجلة الباحث الجامعي

سياسة الاحتواء المزدوج تجاه العراق وإيران
2001-1993

عبدالوهاب هادي طواف، فادي وراد خليل

مشكلة الدراسة:

كانت حرب الخليج الأولى والثانية من أهم الأسباب لزيادة التواجد العسكري الأمريكي في منطقة الخليج، حيث شكلت هاتان الحربان حالة من عدم الاستقرار في المنطقة مما جعل الولايات المتحدة تركز إمكانياتها ومقدراتها الجبارة في حماية هذه المنطقة وحمايتها من العراق وإيران. ورغم فرض الحصار الشامل على العراق بسبب قيامه بغزو الكويت، إلا أن الولايات المتحدة لم تقنع بكفايته، مما جعلها تبحث عن وسيلة أخرى لإضعاف العراق وإيران في آن واحد والوصول بهما إلى مرحلة الانهيار وتشكيل حكومتين مواليتين لها أو موافقتهما للانصياع لسياستها وتوجهاتها، لذلك سارعت إلى اتخاذ سياسة الاحتواء المزدوج لغرض تحقيق ذلك. ويمكننا تلخيص مشكلة الدراسة في الآتي:

1. ما هية سياسة الاحتواء المزدوج؟ وما هي الخلفية التاريخية لها؟
2. هل حققت سياسة الاحتواء المزدوج للولايات المتحدة أهدافها ضد العراق وإيران؟

النطاق الزمني للدراسة:

يبدأ موضوع الدراسة من عام1993م وحتى نهاية عام 2001م، وذلك للأسباب التالية:

1. أن عام1993م هو العام الذي اقترح فيه مارتن أنديك (Martin Indyk)، مستشار الرئيس الأمريكي السابق بل كلينتون، إعادة العمل بسياسة الاحتواء، هذه المرة ضد العراق وإيران في آن واحد معًا.
2. نهاية موضوع الدراسة هو عام 2001م. هذا العام الذي بدأ بالفعل التحضير لغزو العراق نظرًا لقناعة واشنطن بفشل سياسة الاحتواء بتحقيق الأهداف التي تريدها.

محتويات الدراسة:

تحوي الدراسة على ثلاث مباحث هي:

1. المبحث الأول: مبادئ السياسة الأمريكية وأدواتها تجاه الشرق الأوسط والخليج.
2. المبحث الثاني: السياسة الأمريكية تجاه حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران.
3. المبحث الثالث: تأثير سياسة الاحتواء المزدوج على العراق وإيران.

المبحث الأول:
مبادئ السياسة الأمريكية وأدواتها تجاه الشرق الأوسط والخليج:

تأسست السياسة الخارجية للولايات المتحدة على مبدأ الحياد والعزلة، ولم تتطلع الولايات المتحدة الأمريكية إلى خارج حدودها إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حينما كانت الدول الأوروبية تتسابق لاقتسام العالم، فسعت للمشاركة في الحصول على نصيب منه.[1]

وظلت الولايات المتحدة حتى قيام الحرب العالمية الأولى بعيدة عن السياسة الدولية، وسيطر على سياستها الخارجية إلى ذلك التاريخ مبدآن الأول العزلة بالنسبة لأوروبا والثاني مبدأ مونرو بالنسبة للعالم الجديد الذي أعلنه الرئيس الأمريكي مونرو عام 1823م، والذي كان يهدف إلى عدم التورط في مشكلات القارة الأوروبية، ومنع الدول الأوربية من التدخل في شؤون العالم الجديد. وقد استمرت هذه السياسة حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914م[2].

ولكن ومنذ بداية القرن العشرين عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تكثيف جهودها في سبيل الحصول على موضع قدم لها في المنطقة العربية بعد أن كانت الدبلوماسية الأمريكية تمارس في صور عديدة منها البعثات العسكرية والثقافية والإرساليات التبشيرية.[3] وكانت مصلحة واشنطن زهيدة في نفط الشرق الأوسط قبل الحرب العالمية الأولى، و كانت توكل إدارة هذا الجزء من العالم إلى حليفتها بريطانيا. ولكن بعد قيام اليابان بمهاجمة الأسطول الأمريكي وتدميره في ميناء بيرهاربر إبان الحرب العالمية الثانية خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من عزلتها وبدأت تحسن نقاط قوتها وتأثيرها في السياسة الدولية وخرجت من الحرب كقوة عسكرية واقتصادية كبرى بخلاف الدول الأخرى.

وبعد تزايد اهتمام الولايات المتحدة بالشرق الأوسط وتشعب مصالحها وتزايد إمكانياتها العسكرية والاقتصادية ظهرت على السطح بوادر الخلافات مع الاتحاد السوفيتي وبدأت تلوح في الأفق مؤشرات التنافس بينهما في سبيل تحقيق مصالحهما والحصول على مناطق تأييد ونفوذ جديدة، واستمرت كل قوة تحارب الأخرى بشتى الوسائل والأساليب وكان من وسائل الحرب الأمريكية على الاتحاد السوفيتي سياسة الاحتواء الهادفة إلى محاصرته داخل حدوده ومحاصرة حلفائه من الدول الأخرى عن طريق تحالفات عسكرية وسياسية واقتصادية كتمهيد لضربه وتدميره والوصول به إلى الانهيار التام والإذعان للتوجهات الأمريكية.

الولايات المتحدة الأمريكية وسياسة الاحتواء المزدوج:

ارتكزت السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في مطلع الخمسينات على ثلاثة محاور:

- تحجيم النفوذ السوفيتي ومنعه من النفاذ إلى مناطق جديدة وحصره داخل حدوده.
- السيطرة على منابع البترول في الشرق الأوسط.
- الحفاظ على وجود دولة إسرائيل.[4]

وتعاظمت أهمية المنطقة العربية نظرًا لحجم مخزونها النفطي وموقعها المتميز، ولهذا تميز عقد الخمسينات بالتركيز على حماية هذه المنطقة وذلك من خلال إستراتيجية احتواء النفوذ السوفيتي. واكتسبت إيران أهمية كبيرة لدى الولايات المتحدة نظرًا لكونها عمقًا استراتيجيًا ضروريًا لاحتواء الاتحاد السوفيتي، وصارت الولايات تتخذ من حصر خطر امتداد الزحف الشيوعي السوفيتي والصيني إلى شرق أوروبا وجنوب وشرق آسيا أهم أهداف سياستها الخارجية لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.[5]

ومجمل المبادئ الاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية صُنعت للمنطقة العربية وما جاورها كمبدأ ترومان أو الاحتواء الأول ومبدأ إيزنهاور أو الاحتواء الثاني ومبدأ نيكسون ومبدأ كارتر[6]. وصيغت عدة مبادئ للتعامل مع المنطقة العربية على النحو التالي.

1. مبدأ ترومان:

يقوم مبدأ ترومان (The Troman Doctrine) الذي صدر عام 1947م على تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية لدول المنطقة العربية التي تتعرض لتهديد من

جانب الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن تطويق منابع النفط في الشرق الأوسط بغلاف من القوة العسكرية.[7]

2. مبدأ إيزنهاور:

مَثل مبدأ إيزنهاور (The Eisenhower Doctrine) الذي صدر عام 1957م الإطار العام للاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد حرب السويس1956م مباشرةً. وتضمن تفويض الرئيس الأمريكي سلطة استخدام القوة العسكرية في الحالات التي يراها ضرورية لضمان سلامة دول الشرق الأوسط واستقلالها إذا ما طلبت أية دولة منها المساعدة ضد أي اعتداء عسكري تتعرض له من قبل الاتحاد السوفيتي، وكذلك تفويض بتقديم برامج المساعدة العسكرية لأية دولة من دول الشرق الأوسط إذا ما طلبتها[8].

3. مبدأ نيكسون:

في عام 1969م طرح الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون مبدأ سُميَ باسمه (The Nixon Doctrine)، ومفاد هذا المبدأ فك الارتباط الأميركي المباشر بالمشكلات العالمية والعزوف عن تقديم الجنود والسلاح للحفاظ على الأوضاع الدولية القائمة، بما يعني ضرورة تحمل الآخرين لمسؤولياتهم الإقليمية والدولية. وقد تمثل تحقيق هذا المبدأ باتباع سياسة الدعامتين (The Twin Pillars) السعودية وإيران والتي تقضي بمساعدة السعودية وإيران عسكريًا لتهيئتهما للقيام بأدوار سياسية وأمنية لحماية المصالح الأمريكية في منطقة الخليج وملء الفراغ الناجم عن الانسحاب البريطاني من المنطقة عام 1971م ومن ثم الاستغناء عن التواجد الأميركي المباشر فيها.[9] ولم يكن هذا تراجعًا من الولايات المتحدة عن سياستها التوسعية بقدر ما هو تكتيك سياسي إستراتيجي مرحلي تسعى من خلاله إلى تحقيق أهدافها بواسطة الآخرين في المنطقة كإيران والسعودية، بدون أن تتحمل نفقات إضافية من الرجال والعتاد، لضمان تحييد الاتحاد السوفيتي وإبعاده عن المنطقة عن طريق الدول الإقليمية ذاتها.

4. مبدأ كارتر:

هو مبدأ الرئيس الأمريكي جيمي كارتر (The Carter Doctrine) وهو عبارة عن تصريح دبلوماسي تضمن التزامًا رسميًا مباشرًا ومحددًا تجاه منطقة الخليج، وينص "بأن أية محاولة من أية قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج ستعتبر تهديدًا للمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وستستخدم كل الوسائل الضرورية للرد عليها بما في ذلك القوة العسكرية"[10].

السياسة الأمريكية تجاه العراق وإيران بعد الحرب العالمية الثانية:

أولاً: العلاقات الأمريكية العراقية بعد الحرب العالمية الثانية:

تزايد اهتمام الولايات المتحدة بالعراق بشكل ملحوظ أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها بسبب النفط وتزايد احتياج الغرب له أثناء العمليات العسكرية للحرب العالمية الثانية وبعدها.[11] ونشطت العلاقة بين الطرفين بعد تحويل المفوضية العراقية في واشنطن إلى سفارة في بداية 1947م بعد أن كانت واشنطن قد رفعت مفوضيتها في بغداد إلى سفارة في ديسمبر1946م.[12] إلا أن هذه العلاقة تراجعت بعد مدة قصيرة بسبب سياسة الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية وبعد إعلان دولة إسرائيل في 15مايو 1948م في فلسطين واعتراف الولايات المتحدة بتلك الدولة بعد عشر دقائق من قيامها.[13] وكان لهذا الاعتراف أبلغ الأثر في تراجع العلاقة بين العراق وأميركا وانعدام الثقة بين الطرفين. وكان لدخول القوات العربية ومن ضمنها العراقية حدود فلسطين عام 1948م رد فعل كبير لدى الأمريكيين وبدأ تخوفهم من العراق وعدم الاطمئنان إليه. وفي بداية الخمسينات عارض العراق خطط الولايات المتحدة وبريطانيا في جر الدول العربية إلى أحلاف للدفاع عن

الشرق الأوسط من الخطر المزعوم المسمى بالاتحاد السوفيتي. إلا أن الولايات المتحدة بذلت جهودًا كبيرة لكسب ود العراق وتأييده لسياستها في المنطقة. ومن تلك الجهود تقديم بعض المساعدات العسكرية له في شكل شحنات من الأسلحة وصلت أول شحنة منها في 19ديسمبر 1954م. وتوالت تلك الشحنات حتى بلغت قيمتها 8.5 مليون دولار.[14] وبهذا فقد حاولت الولايات المتحدة التقرب من العراق وجره إلى مجالها السياسي ومحاولة زرع الثقة بين الطرفين بعيدًا عن تدخلات الجانب البريطاني الذي كان مهيمنًا على علاقات العراق مع الدول الأخرى. وبعد توقيع العراق اتفاقية المساعدات العسكرية مع الولايات المتحدة في أبريل 1954م برزت إلى السطح فكرة تحقيق الحزام الشمالي الذي دعا إليها دالاس وزير الخارجية الأمريكي لربط بعض دول المنطقة كالعراق وإيران وتركيا وباكستان لمواجهة خطر الاتحاد السوفيتي. وقد تم للولايات المتحدة هدفها بجذب العراق إلى فلكها وإنشاء حلف بغداد 1955م-1958م.[15]

وهكذا صارت الولايات المتحدة تراقب دول منطقة الخليج بشكل أكبر ومن ضمنها العراق لأنه صار يمثل عامل عدم استقرار في المنطقة بالنسبة لمصالحها.

بعد قيام الثورة العراقية عام1958م، تعارضت مصالح العراق مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتبنى العراق سياسة مناهضة لسياستها في المنطقة العربية، فقد قام بدعم المنظمات الفلسطينية واللبنانية ضد إسرائيل ومعارضة سياستها المنحازة لإسرائيل ضد العرب. وفي الوقت نفسه دخل العراق في دوامة من الانقلابات العسكرية استمرت من عام 1958م إلى عام 1968. ومن ثم فإن الظروف التي مر بها العراق لم تساعده على الاستقرار والهدوء ورسم سياسة خارجية ثابتة له، مما انعكس على العلاقات مع العالم الخارجي ومن ضمنه الولايات المتحدة.

وكان العدوان الإسرائيلي على سوريا ومصر والأردن وفلسطين عام1967م قد قوض أية فرص للتقارب الصادق في العلاقات الأمريكية - العربية. بل إن العراق قام بقطع علاقته الدبلوماسية مع الولايات المتحدة إثر ذاك العدوان. وفي النصف الأول من السبعينات قامت الولايات المتحدة بالدعم غير المباشر للتمرد الكردي في شمال العراق من خلال شاه إيران الذي كان معاديًا للعراق مما أثر بصورة كبيرة في زيادة التوتر في العلاقات بين العراق والولايات المتحدة. كذلك كانت حرب1973م بين العرب وإسرائيل ومسألة الدعم المباشر والمتواصل من قبل الولايات المتحدة لإسرائيل أبلغ الأثر في تعقيد العلاقة بين العراق والولايات المتحدة.

غير أن النصف الثاني من السبعينات شهد تقاربًا بينهما، حيث قام نائب وزير الخارجية الأمريكي في بداية فترة رئاسة كارتر بزيارة إلى بغداد أدت إلى تحسين العلاقات بين البلدين، وزاد التقارب بين الجانبين في نهاية السبعينات عندما أعلن الرئيس العراقي صدام حسين في فبراير 1979م بأن هناك جهودًا للتقارب بين الجانبين وإعادة العلاقات إلى طبيعتها.[16] وبعد سقوط الشاه في إيران واحتجاز طاقم السفارة الأمريكية في طهران رهائن، زادت رغبة الولايات المتحدة في إعادة العلاقات مع العراق إلا أن مسار السياسة الخارجية العراقية تجاهها لم يشجعها للإقدام على استكمال وتنشيط العمل الدبلوماسي من جديد. ولم يستجب العراق للتوجهات الأمريكية نحوه، فقد استمر في معارضة سياسة الولايات المتحدة في المنطقة العربية، وقد اتخذ العراق سياسات عدة لمناهضة السياسة الأمريكية ومن تلك السياسات ما يلي:

1. الدعوة لمقاومة الاستعمار الصهيوني.
2. استضافة مؤتمر قمة عربي لتوحيد الجهود العربية، وذلك ردًا على اتفاقية كامب ديفيد بين مصر واسرائيل عام

1978م ورفض العراق هذه الاتفاقية.

3. استعداده للقيام بالدفاع ضد أي قوى أجنبية تطمع في الدول العربية.

4. تأميم ثرواته النفطية واستبدال الشركات الأجنبية بأخرى عراقية وعربية.

5. معارضة استراتيجية الرئيس الأميركي نيكسون المسماة "الدعامتين" (السعودية وإيران).

6. رفض المبادرات التي طرحتها الولايات المتحدة لحل مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي.

7. رفض التواجد العسكري الأمريكي في الخليج.

8. دفع مبالغ مالية لدعم بعض الأفراد والمؤسسات والمنظمات الطلابية المناهضة للصهيونية في أمريكا.

9. دعم المنظمات والحركات الفلسطينية واللبنانية التي تناضل ضد الاحتلال الإسرائيلي.[17]

كل هذه الأسباب مجتمعة جعلت العلاقات الثنائية في توتر دائم ومستمر وهو ما يفسر سعي الولايات المتحدة لاحتواء العراق والسيطرة على مقدراته النفطية.

ثانيًا: العلاقات الأمريكية - الإيرانية بعد الحرب العالمية الثانية:

مرت العلاقات الأمريكية - الإيرانية بعدة مراحل شملت التالي:

المرحلة الأولى: بدأت من عام 1829م وحتى عام1850م حيث انحصرت العلاقة في الجانب الديني والثقافي، عبر الإرساليات التبشيرية إلى إيران.

المرحلة الثانية: بدأت من عام 1850م وحتى الحرب العالمية الثانية. وقد اتسمت بالطابع الاقتصادي وفيها بدأت المساعي لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين، وتوجت بتوقيع اتفاقيات تجارية واقتصادية بينهما في خمسينات القرن التاسع عشر.

المرحلة الثالثة: بدأت من عام1941م إلى عام 1953م، وهي المرحلة التي تصاعد فيها النفوذ الأمريكي والتقارب مع إيران لتأمين عزل دول المحور واستعجال النصر في الحرب العالمية الثانية، وكذلك لعزل الاتحاد السوفيتي داخل حدوده بعيدًا عن منطقة الخليج الغنية بالنفط.

المرحلة الرابعة: بدأت من عام 1953م وهو العام الذي استطاعت فيه المخابرات الأمريكية قلب حكومة مصدق في إيران، وحتى نهاية السبعينات. وهذه المرحلة كانت من أهم مراحل التقارب بين البلدين كما سنرى لاحقًا.

المرحلة الخامسة: بدأت من نهاية السبعينات وهي بداية تولي السلطة في إيران من قبل الثورة الإسلامية وهذه المرحلة مستمرة حتى يومنا هذا، وهي مرحلة القطيعة والحرب الباردة بين الطرفين.[18]

زاد التواجد الأمريكي في إيران منذ عام 1942م، حيث وصلت إلى إيران بعثة عسكرية أمريكية لتقديم المشورة للجيش، وتم توقيع اتفاق حول ذلك في طهران بتاريخ 27-1- 1943م.[19]

وقد زار شاه إيران الولايات المتحدة في النصف الثاني من نوفمبر1949م وأكد أهمية الدفاع عن إيران وناشد الولايات المتحدة تقديم مساعدات عسكرية لبلاده بسبب شحة الوسائل الدفاعية لديها.[20] ووصلت أول شحنة من الأسلحة الأمريكية إلى إيران في مارس1949م وتم توقيع اتفاق ما أسمي بالمساعدات الدفاعية المتبادلة يوم 23- 5- 1950م، وكانت جميع القيادات الإيرانية في تلك الحقبة تؤيد إقامة علاقات سياسية عسكرية وثيقة مع الولايات المتحدة.

وكانت الولايات المتحدة تهدف من وراء دعم إيران عسكريًا بصورة غير مسبوقة إلى إيجاد مقدمة عسكرية لها قرب الحدود السوفيتية الجنوبية.

وقد زاد الإنفاق العسكري الإيراني والواردات من الأسلحة بين عامي 1969م و1978م بنسبة 580%، وظهر سباق تسلح في المنطقة العربية وموجة عداء لإيران نتيجة

دعم الولايات المتحدة غير المحدود لها وتعاونها مع إسرائيل ضد العرب.[21] وظهر تمادي الشاه في زيادة التسلح المبالغ فيه، مما جعل وزارة الخارجية البريطانية تسعى لتحذير الولايات المتحدة منذ منتصف السبعينات من أطماع الشاه.

وتم اختيار إيران من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لتكون الشرطي الثاني والمساعد للشرطي الأول (إسرائيل) في الحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة العربية. وأهم الفوائد المترتبة على هذا الاختيار تمثلت في التالي:

1. قابلية إيران لبناء قوة عسكرية متطورة بدون أن يشكل هذا التطور عبئًا على الخزانة الأمريكية كما هو الحال بالنسبة لإسرائيل، نظرًا لقدراتها البشرية والاقتصادية وموقعها الهام.

2. إيران ليست منبوذة سياسيًا، وهذا سيجعلها في موقع أفضل للمناورة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من إسرائيل، بالإضافة إلى عامل مهم يجمعها مع العرب هو العقيدة الإسلامية.

3. إيران وفرت حوالى20% من احتياجات الولايات المتحدة من النفط مقابل أسعار متدنية أو مقايضة بأسلحة أمريكية غير ذي حاجة لها من قبل إيران.

4. ساهمت إيران في استقرار المصالح النفطية للولايات المتحدة من خلال الإشراف والحماية للناقلات النفطية في مضيق هرمز لضمان سلامة الوصول لدول أوروبا واليابان والولايات المتحدة.

5. أقامت إيران علاقة متينة مع إسرائيل وقدمت لها حق الهبوط للطيران، كما كانت تجري في مطاراتها عملية رسم نجمة داود على الطائرات الأمريكية المقاتلة لتسهيل اشتراكها في المعارك ضد العرب في حرب 1967م.[22]

6. ربط أجهزة مخابرات السافاك الإيرانية (The Savak) بجهاز المخابرات المركزية الأمريكية(The C.I.A) ومخابرات الموساد الإسرائيلية (The Mosad)، فتعاونت الجهات الثلاث تعاونًا واسعًا.[23]

بعد الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1976م أعلن الرئيس الأمريكي المنتخب جيمي كارتر سياسته القائمة على الحد من انتشار التكنولوجيا النووية. ولمواجهة قرار الولايات المتحدة قامت إيران بعقد مؤتمر في الفترة الواقعة من10 إلى 14 إبريل عام 1977م بهدف نقل التكنولوجيا النووية إلى إيران. وقد حرصت إيران في جلسات المؤتمر على التنديد بسياسة الولايات المتحدة النووية وكشفت عن مساعيها للحصول على اليورانيوم المخصب وبعض التجهيزات الخاصة بالمفاعلات النووية من دول عديدة. كما أفصحت عن نيتها في بناء محطات نووية في مناطق متعددة من إيران، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تسارع بعد هذا المؤتمر والذي كان بمثابة مؤتمر تحدٍ لسياستها النووية، إلى إجراء محادثات مع المسؤولين الإيرانيين لغرض منع انتشار هذه الأسلحة. إلا أن إيران مضت قدمًا في تنفيذ سياستها النووية وأقامت مفاعلاً نوويًا في مدينة بوشهر بتكلفة مليار دولار بمساعدة ألمانيا الاتحادية. كما قامت بشراء محطتين نوويتين من فرنسا وساهمت في شركتين فرنسيتين تعملان في مجال إشباع اليورانيوم.

وهنا بدأت الولايات المتحدة تتابع طموح إيران المتزايد بريبة وحذر. ومن ثم بدأت واشنطن بالتخلي عن حليفها السابق.

ومن أسباب التخلي عن الشاه ما يلي:

1. التقارب الإيراني- السوفيتي.
2. سعي إيران لامتلاك التكنولوجيا النووية.
3. دعوة إيران لإعادة النظر في أسعار النفط بسبب انخفاض سعر الدولار.
4. زيادة المعارضة لنظام الشاه داخل إيران وخارجها بحيث أصبح هذا النظام مصدر إحراج للإدارة الأمريكية.

وذكر الشاه في مذكراته بعد سقوطه بأن الولايات المتحدة هي التي أسقطته، وأن السبب هو سياسته النفطية ورغبته في زيادة قوة الجيش الإيراني.(24)

بعد سقوط الشاه وسقوط سياسة الدعامتين التي كانت الولايات المتحدة تعول عليهما في تحقيق مصالحها، تولت قيادة إسلامية الحكم في إيران واتخذت من المعاداة للولايات المتحدة سياسة معلنة رغم أن وزارة الخارجية الأمريكية أصدرت بيانًا باركت فيه أهداف الثورة الإيرانية في الحرية والعدل وإقامة المؤسسات الديمقراطية للشعب الإيراني.(25) ولكن حمى الخلاف السياسي والأيد لوجي استعرت بين البلدين وسارت العلاقات في طريق لم تتوقعه الإدارة الأمريكية.

المبحث الثاني: السياسة الأمريكية تجاه حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران

ظهرت جملة من الأحداث الهامة والمتسارعة التي أربكت صناع القرار السياسي في الولايات المتحدة آنذاك وأجبرتهم على التعاطي معها وهي:

1. سقوط الشاه في إيران.
2. وصول إدارة مناوئة للولايات المتحدة في إيران .
3. احتلال السفارة الأمريكية واحتجاز طاقمها في إيران.
4. قيام الاتحاد السوفيتي بغزو أفغانستان.

وقد تبلورت عقب هذه الأحداث سياسة جديدة سُميت بمبدأ الرئيس كارتر كبديل لسياسة نيكسون(سياسة الدعامتين). وبالفعل فمنذ وصول كارتر إلى رئاسة الولايات المتحدة ازدادت نبرة التهديد والوعيد الأمريكية باستخدام القوة والتدخل العسكري لحماية مصالح بلاده. ومنذ نهاية 1979م سعت الولايات المتحدة إلى اتخاذ تدابير عده منها ما يلي:

1. إقامة وجود عسكري دائم في الخليج والمحيط الهندي.
2. إصلاح وتوسيع ميناء بربرة والمطار في الصومال.
3. بناء قاعدة خلفية للقيادة المركزية في مصر وذلك في رأس بناس على البحر الأحمر، وتم بناء ثكنات وإنشاء مدرجات وتحسين الأرصفة البحرية وبناء مطارات أخرى في القاهرة.
4. وقعت الولايات المتحدة اتفاقًا في 1981م و1983م مع إسرائيل لتثبيت التزامها بأمنها وتدرجت تلك الاتفاقات لتصل إلى إعلان الرئيس ريغان في فبراير1987م أنه جرى ترقية إسرائيل إلى مرتبة الحليف الرئيسي غير العضو في حلف شمالي الأطلسي.(26)

وقد هدفت الولايات المتحدة إلى تحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية لضمان تحقيق أهدافها في المنطقة العربية وتعزيز أمن إسرائيل وتفوقه ومن هذه الأهداف ما يلي:

- عدم السماح لأي دولة في المنطقة بالبروز كقوة إقليمية مؤثرة.
- عدم السماح بالوصول إلى توازن مع القوة الإسرائيلية.
- السيطرة على حقول النفط وطرق تصديره وأسعاره.
- حماية إسرائيل وحماية الأنظمة الحليفة للولايات المتحدة.
- منع الاتحاد السوفيتي من الاقتراب من منطقة الخليج.

وقد هددت الحرب العراقية - الإيرانية استقرار منطقة الخليج ولم تجد من يسعى إلى احتوائها في بدايتها. ففي تصريح لبرجنسكي مستشار الرئيس كارتر في يونيو 1980م قال "إن الولايات المتحدة لن تعارض مطالبة العراق بشط العرب ولن تعارض كذلك نشوء جمهورية عربستان في المنطقة العربية من إيران، وكان للولايات المتحدة مصالح عديدة باندلاع الحرب بين العراق وإيران واستمرارها ومن هذه المصالح ما يلي:

1. إسقاط الثورة الإيرانية بسبب عدائها للولايات المتحدة.
2. إنهاك قوى الدولتين واستنفاد السلاح الأمريكي الموجود لدى إيران.

1. إبعاد العراق عن الصراع العربي- الإسرائيلي.
2. خلق ذريعة للتدخل العسكري المباشر في منطقة الخليج.
3. السيطرة على البترول وطرقه وأسعاره وعائداته.[27]

وفي ظل حالة عدم الاستقرار في الخليج بفعل هذه الحرب وجدت الولايات المتحدة نفسها قادرة على المناورة وتحقيق مصالحها في المنطقة إلى درجة مقبولة، لأن حالة عدم الاستقرار خلقت رعبًا لدى قادة كثير من الدول العربية، الأمر الذي جعلها تسارع إلى طلب نجدتها وحمايتها والسعي إلى عقد الصفقات الضخمة من الأسلحة الأمريكية. ومن جهة أخرى ضمنت الولايات المتحدة استنزاف الأسلحة الأمريكية الموجودة لدى إيران، ومن ثم ضمنت عدم استخدام هذا السلاح ضد مصالحها. أي إن المحصلة النهائية لهذه الحرب في صالح الولايات المتحدة التي كان لها مواقف عديدة تجاه الحرب العراقية - الإيرانية ومنها التالي:

1. إعلان الحياد ظاهريًا.
2. تشجيع الطرفين على الحرب ضد بعضهما البعض.
3. دعم العراق ضد إيران.
4. دعم إيران ضد العراق.

أولاً: السياسة الأمريكية المحايدة:

أعلنت الولايات المتحدة الحياد التام تجاه الحرب، كما أعلنت دعمها وحمايتها للأنظمة الخليجية. ورغم أن الخطاب الرسمي الأمريكي كان محايدًا، إلا أن ذاك الحياد كان مشروطًا بعدم قيام إيران بإغلاق مضيق هرمز وتهديد الملاحة الدولية ومرور النفط فيه. وكان من أهداف الولايات المتحدة في إعلانها ذاك الحياد ما يلي:

1. محاولة تحجيم الحرب ومنع انتشارها إلى الدول المجاورة.
2. إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين المحتجزين في إيران.
3. ضمان تدفق النفط ومروره عبر مضيق هرمز إلى الغرب.
4. عدم إتاحة الفرصة للتدخل الروسي في إيران أو أية دولة أخرى."[28]

ثانياً: الدعم الأمريكي للطرفين:

عملت الولايات المتحدة على تشجيع الطرفين على الاستمرار في القتال بغرض إضعافهما، ففي مقال لهنري كيسنجر حول الموقف الأمريكي في بداية الحرب في صحيفة هيرالدتريبون قال إن الحرب العراقية - الإيرانية فرصة ذهبية لإضعاف الطرفين، وإن من مصلحة الولايات المتحدة والغرب العمل على استمرار هذه الحرب. وفي مقال آخر في الصحيفة نفسها قال كيسنجر بعد مرور خمس سنوات على اندلاع الحرب "إنه من الضروري منع أي من الطرفين المتحاربين من تحقيق انتصار كامل، وإن من مصلحة الولايات المتحدة أن تمنع انهيار الحكومات المعتدلة في العالم العربي.[29]

وفي سبيل تحقيق أهدافها قامت الولايات المتحدة بدعم مزدوج لكل من العراق وإيران، ففي حين كانت الولايات المتحدة تتهم إيران بأنها قاعدة للإرهاب كانت من جهة أخرى تبارك التعاون الإيراني الإسرائيلي المشترك وتعمل على تزويدها بالأسلحة عن طريق مصادر إسرائيلية وغربية وذلك في الفترة 1984م- 1987م والتي عرفت فيما بعد هذه القضية بفضيحة إيران جيت (The Irangate)[30].

أما بالنسبة للعراق فقد كانت الولايات المتحدة تقدم له الأسلحة خصوصًا بعد عام 1984م، أي بعد قناعتها بضرورة دعمه لإضعاف إيران القوي آنذاك، أي إن السياسة الأمريكية سعت إلى إضعاف الطرفين واستنزاف قدراتهما ومواردهما معًا وضمان عدم انتصار طرف على الأخر، حيث لن يتحقق لها ذلك إلا عن طريق العمل على إطالة سنوات الحرب.

ومن أهداف الولايات المتحدة في إطالة أمد سنوات الحرب ما يلي:

1. ترسيخ تواجدها في منطقة الخليج الغنية بالنفط.
2. إبقاء قواتها أطول مدة ممكنة في الخليج وإقامة قواعد عسكرية لها.
3. ضمان عدم ظهور دولة قوية في المنطقة حتى لا تكون مصدر إزعاج وتهديد لمصالحها وللوجود الإسرائيلي وكذلك للدول العربية الحليفة للغرب.

ثالثًا: الموقف الأمريكي المؤيد للعراق:

كانت الولايات المتحدة مقتنعة بأن العراق يمكن أن يكون بديلاً لإيران في المنطقة. ففي أبريل 1980م قال ربيغنيو برجنسكي "نحن لا نرى تعارضًا سياسيًا في المصالح بين الولايات المتحدة والعراق ونحن لا نريد للعلاقة مع العراق أن تبقى في قالب الخصومة والعداء."[31]

وحول التعاطف الأمريكي مع العراق صرح جون هيوز، الناطق باسم الخارجية الأمريكية بأنه "ليس لدينا ما نزيده في الوقت الحاضر لكن من الواضح أن العراق في مرحلة دفاع عن النفس وأن إيران هي التي تلام لأنها رفضت حتى الآن كل الوساطات السلمية وتسعى بهجماتها لإسقاط النظام الشرعي في العراق وهي محاولة مرفوضة."[32]

وكان لزيارة المبعوث الرئاسي الأمريكي رونالد رامسفيلد إلى العاصمة العراقية في عام 1983م دليل واضح على اعتراف حكومته بدور حيوي للعراق في المنطقة العربية وخاصة في منطقة الخليج، وذلك بعد أن أثبت قدرته على التصدي للقوات الإيرانية.[33] وكان قلق الولايات المتحدة من النظام الحاكم في إيران أكبر من قلقها من العراق بسبب أن مشكلتها كانت مع النظام الإيراني بأكمله، أما بالنسبة للعراق فالمشكلة هي مع الرئيس العراقي المتمثلة بشخصيته القوية وعناده الدائم وإصراره على تحقيق أهدافه بغض النظر عن معارضة الولايات المتحدة لها. وكان يرى الأمريكيون أن الثورة الإسلامية في إيران يمكن أن تنتشر إلى الدول المجاورة الأخرى، أما النظام البعثي الاشتراكي في العراق فمن الصعب انتقاله إلى خارج العراق.

رابعًا: الدعم الأمريكي لإيران:

شجعت الولايات المتحدة دولاً غربية وإسرائيل لتزويد إيران بشحنات من الأسلحة في بداية الحرب، ففي عام 1980م تلقت إيران من إسرائيل صواريخ ودبابات وذخيرة وقطع غيار وبالفعل فقد قامت إدارة الرئيس ريجان بدعم إيران بالسلاح عن طريق طرف ثالث، وقد تم نشر ذلك في صحيفة الشراع اللبنانية في3 نوفمبر 1986م حيث تم الكشف عن أن مسؤولين أمريكيين يجتمعون مع إيرانيين من أجل إتمام صفقات الأسلحة، وهو الأمر الذي لم ينكره رئيس المجلس التشريعي الإيراني هاشمي رافسنجاني، مما جعل الولايات المتحدة تنكر هذه المسألة إلا أنها سرعان ما أقرت بالأمر وبررت ذلك بأن قضية إيران جيت حدثت دون علم الرئيس. والجدير بالذكر أن تلك الفضيحة كشفت أن الولايات المتحدة تمد إيران بالسلاح بطريقة غير مباشرة ثم تستخدم عائداته من قبل الاستخبارات الأمريكية لشراء أسلحة لإسقاط النظام السياسي في نيكارجوا بعد أن رفض الكونجرس تمويل إسقاط ذاك النظام. وقد كانت للولايات المتحدة أهداف عدة من وراء إرسال الأسلحة سرًا إلى إيران ومنها ما يلي:

1. إطالة أمد الحرب العراقية- الإيرانية.
2. تعزيز تواجد الولايات المتحدة في الخليج.
3. تقديم الأسلحة إلى إيران مقابل مساعدة الأمريكيين في إطلاق سراح أسرى لهم لدى منظمات لبنانية مدعومة من إيران.
4. استغلال الأموال المتحصلة مقابل أسلحة لمحاربة النظام الديمقراطي في نيكارجوا.[34]

وفي نفس الوقت كانت الولايات المتحدة تسعى لطمأنة العرب بدعمها للعراق ضد إيران وإخفاء إرسالها أسلحة إلى إيران.

ومنذ بداية التسعينات في القرن الماضي بدأت العلاقات الأمريكية العراقية تتجه إلى التصعيد والتوتر الحاد، ويمكننا تناول عدة محطات في مسار العلاقات بين البلدين.

أولاً: السياسة الأمريكية تجاه العراق قبل غزو الكويت:

النتائج التي أفرزتها الحرب العراقية- الإيرانية كانت غير مريحة للولايات المتحدة، فقد خرج العراق من تلك الحرب بجيش أصبح عدد أفراده مرتفعًا جدًا وأصبح لديه أسلحة متطورة. وتلك النتيجة لم تكن غائبة عن الاستخبارات الأمريكية، وإنما كانت سياستها تعمل باتجاه إلحاق الهزيمة بإيران أولاً حتى لا تصدر ثورتها الإسلامية إلى منطقة الخليج وفي سبيل التقارب مع العراق وقع الرئيس جورج بوش الأب في 17 يناير 1990م توجيهًا بالسماح لبنك التصدير والاستيراد بتقديم قرض بنحو مائتي مليون دولار لتمويل مشتريات الحبوب للعراق، وقال إن رفض هذا القرض لن يخدم المصالح القومية للولايات المتحدة ووصف بوش هذا القرار بأنه أقصى ما كانت تستطيع إدارته عمله لحث العراق على تغيير سلوكه.[35] ولكن الاستراتيجية الأمريكية تغيرت تجاه العراق بعد تهديدات الرئيس العراقي صدام حسين في إبريل 1990م بحرق نصف إسرائيل بالسلاح الكيماوي إن تعرضت بلاده لتهديد أجنبي. إلا أن الرئيس صدام حسين حاول تنقية الأجواء مع الولايات المتحدة عقب تصريحه ، ووسط السفير السعودي لدى واشنطن وحمله رسالة للرئيس الأمريكي، أكد فيها أنه لا ينوي تهديد إسرائيل مقابل طمأنة البيت الأبيض للعراق بأن إسرائيل لن تهاجمه[36].

وفي مطلع عام 1990م طلب وزير الدفاع الأمريكي ديك تشيني من هيئة الدفاع التوقف عن التخطيط لمقاومة غزو سوفيتي لإيران باتجاه حقول النفط في الخليج، والتركيز على مواجهة أية أخطار على تأمين الإمدادات النفطية في منطقة الخليج والتي يمكن أن تتعرض لها من قبل قوى إقليمية في المنطقة ذاتها، وحدد العراق وإيران كأمثلة على الدول ذات التهديد المستقبلي[37].

وكان العراق قد قام منذ مطلع عام 1990م بمضاعفة الاتهام العلني للولايات المتحدة بالتدخل في الخليج، وقام ببناء ست منصات لإطلاق صواريخ سكود من غرب العراق ليصل مداها إلى إسرائيل وقام بإعدامِ صحفي بريطانيٍ إيراني المولد بتهمة التجسس.[38] كل تلك التطورات كانت بمثابة صب الزيت على النار في العلاقات الأمريكية العراقية. وعلى نفس الصعيد حاول العراق تحييد الخطر الإيراني في تلك الفترة، فطرح مبادرات عديدة لتسوية النزاع مع إيران، إلا أنها قوبلت بالرفض بسبب عدم القبول الكلي بالشروط الإيرانية، مما دفع الرئيس العراقي إلى الإعلان فجأة عن مبادرة حسن نية تجاه إيران تضمنت ثلاثة مبادئ رئيسية هي:

1. إقراره باتفاقية الجزائر التي وقعها مع شاه إيران في عام 1975م والتنازل عن حقوق العراق في شط العرب.
2. سحب القوات العراقية من الأراضي الإيرانية في وسط الحدود بينهما من جانب واحد.
3. استعداده لتبادل الأسرى مع إيران فورًا.[39]

إلا أن الجانب الإيراني استفاد من هذه المبادرة بدون تقديم أي مقابل ايجابي للعراق، وهذا يدلل على أن الثقة كانت معدومة في التعامل بينهما.

ثانيًا: السياسة الأمريكية تجاه العراق في مرحلة الغزو:

سارعت الولايات المتحدة إلى تكريس تواجدها في الخليج عبر عقد الاتفاقيات الأمنية الثنائية مع بعض دول المنطقة وعبر إقناع تلك الدول بعقد الصفقات الهائلة من السلاح الأمريكي وقطع الغيار. كل هذه التطورات خلقت

جـوًا مشـحونًا بـالتوتر والشـك بـين العـراق ودول منطقـة الخليـج وكـذلك بـين العـراق والولايـات المتحـدة وقربـت الأمـور مـن نقطـة الانفجـار نتيجـة الاتهامـات المتبادلـة بـين العـراق ودول الخليـج مـن ناحيـة وبـين العـراق والولايـات المتحـدة مـن ناحيـة أخـرى. وفي 2 أغسـطس 1990م قـام العـراق بعمليـة واسـعة لغـزو الكويـت في مفاجـأة أذهلـت العالم. ومن أسباب الاجتياح العراقي للكويت ما يلي:

- اتهامه لكل من الكويت والإمارات باتباع سياسة نفطية أدت إلى خسارته ما بين سبعة إلى عشرة مليارات دولار سنويًا.
- اتهامه للكويت بالتخطيط لاستثمار آبار النفط في الرميلة الموجودة في منطقة الحدود العراقية - الكويتية.
- مطالبة دول الخليج بإعفائه من الديون السابقة والقيام بتعويضه مقابل قيامه بالدفاع عنهم من الخطر الإيراني.[40]

وبعد الغزو العراقي للكويت كان أول قرار اتخذ من قبل الولايات المتحدة تجاه العراق هو التجميد الكامل لأصوله ولأصول الكويت في أراضيها واتخذت الإجراءات نفسها في كـل العواصـم الأوروبيـة والآسـيوية في خطـوة لحرمـان العراق من تلك الأموال.[41]

وقد قامت الولايات المتحدة في اليوم الأول للاجتياح بإعلان سياستها تجاه الأزمة على النحو التالي:

1. الانسحاب الفوري وغير المشروط للعراق من الكويت.
2. إعادة العائلة الحاكمة الكويتية إلى السلطة.
3. العمـل علـى ضـمان اسـتقرار الخليـج وضـمان المصـالح الأمريكية في المنطقة.[42]

وفي 6 أغسـطس 1990م أصـدر مجلـس الأمـن قـرارًا بفرض عقوبات على بغداد، وطلب عاهل السعودية الملك فهد بن عبـدالعزيز رسميًـا المسـاعدة العسـكرية الأمريكيـة، وتم إرسال قوات مع كامـل تجهيزاتهـا العسـكرية إلى منطقـة الخلـيج، وأعلنـت الولايـات المتحـدة بـأن مهمـة قواتهـا دفاعية، ووافقت 12 دولة عربية على إرسال قوات للدفاع عن السعودية[43]. وقـد سـعت الولايـات المتحـدة لإصـدار القـرار رقـم(678) مـن مجلـس الأمـن بتفويضـها وحلفائهـا باسـتخدام القـوة بعـد 15 ينـاير 1991م في حالـة عـدم انسحاب العراق من الكويت قبل ذاك التاريخ[44]، إلا أن كل الجهود الدبلوماسية التي بذلت في تلك الفترة فشلت في احتواء الأزمة لتجنيب المنطقة ويلات الحرب. وبعـد انتهـاء المهلة في 15 يناير شنت الولايات المتحدة وحلفاؤها حربًا جوية ضارية على العراق منذ 17-1-1991م.

وقد توقفت العمليات القتالية في28 فبراير 1991م بعد أن تأكـدت واشـنطن مـن تحقيـق أهـدافها مـن العمليـات العسـكرية، وكانـت نتيجـة الحـرب مأسـاوية علـى الشـعب العراقـي وعلـى بنيتـه التحتيـة ومقدراتـه. ولـو أن الولايـات المتحدة اعتمدت على العقوبات التي فُرضت على العـراق لفـترة زمنيـة أطـول لأجبرتـه علـى الانسـحاب، ولكانـت حققـت هـدفها بتحريـر الكويـت بـدون اللجـوء إلى القـوة المسلحة.

في 6 مـارس 1991م أعلـن الـرئيس بـوش الأب أمـام الكونجرس أن هناك أربعة تحديات تواجه الولايات المتحدة في أعقاب تحرير الكويت هي:

1. التوصل إلى اتفاقيات أمنية في منطقة الخليج.
2. ضبط التسلح في منطقة الخليج.
3. تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي.
4. تحقيق التنمية الاقتصادية لدول المنطقة.[45]

وعملـت الولايـات المتحـدة بعـد الحـرب علـى تشـديد الحصار الشامل على العراق، وتجريده من أسلحته المؤثرة وطالبته بكشف جميع أنشطته في مجال الأسلحة الكيماوية والنووية.

السياسة الأمريكية تجاه إيران بعد حرب الخليج الأولى:

عملت واشنطن على مواجهة كلٍّ من العراق وإيران معًا وليس دعم دولة على الأخرى. وكان من أبرز ملامح هذه الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة تجاه العراق وإيران ما يلي:

1. العمل على تثبيط أي طموح لدى إيران أو العراق ومنعهما من امتلاك القدرة على تهديد مصالحها في الخليج أو تهديد الدول الخليجية الحليفة لها.
2. اللجوء إلى خيار استخدام القوة في حالة تهديد أي من مصالح الولايات المتحدة ومصالح حلفائها في المنطقة.(46)

وكانت السياسة الأمريكية تجاه إيران تحث على بناء تحالف دولي وإقليمي باعتبار العراق وإيران دولتين خطرتين ومن الضروري عزلهما، وخصوصًا انتهاجهما سلوكًا عدائيًا ضد الولايات المتحدة، واشتراكهما في دعمهما لمنظمات فلسطينية ولبنانية تنظر إليها الولايات المتحدة على أنها منظمات إرهابية(47).

وكانت الولايات المتحدة تعمل على عزل إيران سياسيًا واقتصاديًا وتستغل كل فرصه للمجاهرة بعدائها لها، وتوجه لها تهمًا عدة منها:

1. دعمها للإرهاب.
2. سعيها المتواصل لزعزعة عملية السلام في الشرق الأوسط.
3. انتهاك حقوق الإنسان ومن ذلك القتل والتعذيب للمعارضين الإيرانيين.
4. اضطهاد الأقليات الدينية.
5. سعيها ومطالبتها بمناطق حدودية على حساب دول الخليج.
6. اتهامها بإنشاء ترسانة ضخمة من الأسلحة مثل: الغواصات المتطورة والطائرات المقاتلة والأسلحة النووية.(48)

وقد عارضت إيران التواجد العسكري الأجنبي في المنطقة وذلك في بداية الأزمة، إلا أنها تراجعت عن ذلك بعد اشتداد المواجهة بين الولايات المتحدة والعراق، وقبلت بالتواجد الأمريكي على أساس أن ينتهي بانتهاء الأزمة. وقد كانت إيران مجبرة على القبول بالتواجد العسكري الأمريكي في المنطقة والقبول بسياسة الأمر الواقع لاعتبارات كثيرة أهمها:

1. أن أغلب صادراتها البترولية وارداتها تمر من الخليج، وللولايات المتحدة السيطرة الكاملة على هذا الممر الهام.
2. سعيها المتواصل لتحسين صورتها أمام الولايات المتحدة ودول الخليج بصورة خاصة والدول الأخرى بصورة عامة.
3. أن الولايات المتحدة صارت في موقع عسكري هام في الخليج لا تستطيع إيران رده أو مقاومته بالقوة.
4. محاولة الاستفادة من الأزمة وذلك بتدمير العراق وكسب ود أمريكا للخروج من دائرة العزلة المفروضة عليها. و لم تعلن الولايات المتحدة عن أية سياسة أو مشروع ضد إيران في تلك الفترة. ومن جانبها لم تقف إيران عند مجرد إعلان حيادها وعدم مشاركتها الحرب جنب العراق بل سارعت إلى دعم الانتفاضة الشيعية التي اندلعت في جنوب العراق ضد الحكومة العراقية في مارس 1991م.(49) هذه الخطوة الإيرانية ضد العراق برهنت على صدق القيادة الإيرانية في مسألة عدم التعاون مع العراق ضد الولايات المتحدة. وتمكنت إيران من فك العزلة التي كانت تعانيها، وفتح الباب لعلاقات أفضل مع دول مجلس التعاون الخليجي. وأوصلت إيران رسالة مهمة للعالم ولدول الجوار بأنها ترغب وتسعى لصنع علاقات دولية وإقليمية جديدة(50)، وفي ظل هذه الأحداث بقيت السياسة الأمريكية تجاه إيران هادئة لا تحرك ساكنًا وأكتفت بالعمل على تكبيل العراق بكل الإجراءات الكفيلة بعزله وتدميره وضمان عدم عودته قوة مؤثرة في المنطقة.

المبحث الثالث: تأثير سياسة الاحتواء المزدوج على العراق وإيران

وفقًا لسياسة الاحتواء المزدوج فإن الولايات المتحدة لن تحاول بعد اليوم أن توقع بين العراق وإيران كما كان يحدث سابقًا، وستستبدل ذلك بإجراءات عسكرية واقتصادية وسياسية ضدهما في آن واحد.[51] وقد أكد مارتن أنديك بأن هذه السياسة تعتمد على تأييد كل من تركيا ومصر والسعودية وباكستان لمحاصرة المد الإيراني في الشرق الأوسط وأفغانستان، إلى جانب العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، وأيضًا العقوبات الشاملة المفروضة على العراق من قبل الأمم المتحدة (بضغط فعال من قبل الولايات المتحدة وبتزعمها لعملية التنفيذ) إلى جانب التأكيد على الاستعداد التام لاستخدام القوة ضد العراق في أي وقت تراه الإدارة الأمريكية ملائمًا.[52] وقد طرحت الولايات المتحدة خطة لتنفيذ هذه السياسة الجديدة تجاه العراق وإيران على النحو التالي:

1. دعم القدرات الدفاعية الفردية لدول الخليج من خلال مبيعات الأسلحة الأمريكية لها والتدريبات العسكرية المشتركة.
2. المحافظة على قدرة دفاعية أمريكية كبيرة في المنطقة، ووجود بحري دائم لها في الخليج.
3. تطوير الإجراءات الأمنية بالاحتواء عبر تدعيم الاتفاقية الدفاعية والأمنية بين تركيا وإسرائيل لتعزيز سياسة الاحتواء الشامل تجاه إيران والعراق وفرض الحصار الاقتصادي عليهما في وقت واحد.[53]

وكان الهدف من الاحتواء الحيلولة دون أن تملك دولة في المنطقة قوة بالغة قد تمكنها من تشكيل تهديدٍ للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط. وكان المبدأ الإستراتيجي الذي صيغت نظرية الاحتواء على أساسه هو تحقيق توازن قوي في المنطقة دون الحاجة إلى الاعتماد على إيران أو العراق لتحقيق هذه الغاية.[54]

أولاً: أهداف سياسة الاحتواء المزدوج:

عملت الولايات المتحدة عند اتباعها لسياسة الاحتواء المزدوج ضد العراق وإيران على أن تحقق العديد من الأهداف من أهمها:

1. العمل على تحقيق التوازن العسكري بين العراق وإيران وإلغاء أية تفوق لطرف على الآخر.
2. تكريس الهيمنة الأمريكية على المنطقة العربية وبدون منافس[55].
3. جعل العراق وإيران كنموذج لأية قوة تتحدى وتتجاوز الخطوط الحمراء التي وضعتها الولايات المتحدة.
4. الوصول إلى صيغة مقبولة وسلوك مقبول من القيادات السياسية الحاكمة في العراق وإيران إذا لم تنجح خطة استبعادهما من السلطة بواسطة التغيير من الداخل ومن ثم تحقيق المصالح الأمريكية.
5. تمكين أمريكا من دفع عملية السلام بين العرب وإسرائيل حسب رؤيتها بدون أية عوائق ومعارضة من قبل الدولتين.[56]
6. محاصرة الطموحات العسكرية لإيران والعراق.
7. تأمين تدفق النفط وبأسعار مناسبة من منطقة الخليج دون عوائق.[57]

ثانيًا: وسائل سياسة الاحتواء المزدوج:

لضمان الولايات المتحدة نجاح سياستها المتبعة حيال العراق وإيران استخدمت الوسائل التالية:

1. الحصار الشامل المباشر كما هو الحال بالنسبة للعراق.
2. الحصار الاقتصادي غير المباشر كما هو الحال بالنسبة لإيران.
3. الحرب الإعلامية ضد البلدين.
4. استغلال قضايا الأقليات العرقية والدينية والاختلافات بينها في كل من العراق وإيران، وتقديم المساعدات والدعم السياسي لها لخلق حالة من عدم الاستقرار.

5. إقامة التحالفات مع الدول الموالية والمجاورة للدول المعنية بالاحتواء والسعي إلى عزل هذه الدول داخل حدودها.
6. استغلال قضايا حقوق الإنسان ضد الدول المعنية بالاحتواء.
7. اللجوء للخيار العسكري(سياسة الترهيب) لتحقيق الأهداف التي لم تستطع الأدوات الأخرى تحقيقها.
8. خلق انقسامات وتصدعات في عمق النظامين من الداخل والتركيز على المؤسسات العسكرية للنظامين وإعداد قيادات جديدة لإحلالها في الوقت المناسب محل القيادات السابقة التي ستفقد مواقعها القيادية من جراء تلك الإجراءات المدبرة.

ثالثًا: المبررات الأمريكية لاحتواء العراق:

بررت الولايات المتحدة استخدامها لسياساتها المتشددة إزاء العراق بما يلي :-

1. إقدام العراق على اجتياح الكويت في أغسطس1990م وتهديده للاستقرار الإقليمي في المنطقة.
2. تهديده لأمن الدول الخليجية الحليفة للولايات المتحدة.
3. تهديده لأمن إسرائيل.
4. مناهضته لسياسة الولايات المتحدة تجاه عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.
5. تهديده للمصالح الأمريكية في منطقة الخليج عبر معارضته لسياسة الولايات المتحدة في المنطقة.
6. سعيه لامتلاك أسلحة دمار شامل.
7. قيامه بدعم المنظمات الفلسطينية واللبنانية المعادية لإسرائيل.
8. عدم التزامه بقرارات الشرعية الدولية.

رابعًا: أثر سياسة الاحتواء المزدوج على العراق:

لا شك في أن استخدام سياسة الاحتواء ضد العراق قد خلف آثارًا كبيرة وعميقة على الدولة العراقية وقدراتها الدفاعية والإنمائية وألحق الضرر الأكبر بالشعب العراقي عبر تضييق الحصار الشامل المتشدد عليه. ويمكن سرد تلك الآثار العديدة على النحو التالي :

1. تدمير بنية العراق التحتية وإخضاعه لحصار شامل تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن الدولي، حيث أصدر مجلس الأمن كثيرًا من القرارات ضد العراق.[58] كل هذه القرارات كانت بمثابة دعم لسياسة الاحتواء ضد العراق ووسيلة هامة لهذه السياسة في سبيل نجاح أهدافها.
2. دخلت شريحة كبيرة من شعب العراق إلى فئة الفقر المدقع وتم تدمير بناه التحتية.[59]
3. زادت مظاهر التردي إلى الحد الذي فقد فيه المجتمع العراقي سمات المجتمع المتحضر والمتماسك الذي كان عليه قبل عام 1990م، ونتيجة لتدهور الأمور تم تسريح ما يقارب ثلثي القوى العاملة مما أسهم في زيادة معدلات البطالة وتمزيق الحياة العائلية وارتفاع معدلات الجريمة والعنف الاجتماعي والرشوة والتهريب والزنا والسرقة. وظهرت ظاهرة هجرة العقول بأعداد كبيرة.
4. انخفاض مستوى دخل الشعب العراقي إلى متوسط لا يزيد عن4$ شهريًا.
5. توقف النمو في العراق تمامًا منذ عام1990م واستمرار تخريب بنيته التحتية نتيجة القصف الأمريكي.
6. السيطرة على دخل النفط العراقي عن طريق الأمم المتحدة، وتوجيه جزء كبير منه لتعويض الدول المتضررة من جراء اجتياحه للكويت وكذلك دفع تكاليف الحرب.
7. خسرت البضائع العراقية أسواقًا كانت مسيطرة عليها في السابق لتحل محلها منتجات وبضائع أخرى وبصورة يصعب منافستها على المدى القريب.
8. إنتهاء فاعلية القوات البحرية والجوية العراقية بحكم التوقف عن العمل فترة طويلة، وقد أكد تقرير للأمين العام للأمم المتحدة بأن العقوبات جردت العراق من قدرته في مجال المواصلات إلى نسبة 50%.[60]

9. انخفاض مستويات الإنتاج الزراعي وزيادة الأراضي غير الصالحة للزراعة.

10. أثرت قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالحصار على قطاع الصناعة خصوصًا في مجال البترول والصناعات الثقيلة.

11. تقسيم العراق عبر إقامة مناطق حظر شمالية وجنوبية وتحجيم قدرة قيادته على السيطرة والتحكم على كل أقاليمه.

12. مواصلة القصف الجوي على العراق بين فترة وأخرى لإلحاق أبلغ الأضرار بالبنى التحتية مثلما عملت ضربات سبتمبر1996م وديسمبر 1998م، وبخلاف الضربات اليومية والمتكررة.[61]

13. منع الرئيس العراقي وكبار معاونيه من السفر بحرية وجُمدت الأموال الشخصية لكل من له صلة ببرامج إنتاج الأسلحة وكذلك جُمدت الأصول المالية التي كانت في بنوك الغرب باسم العراق.

14. أُجبر العراق على القبول بتفتيش قصوره الرئاسية وما رافق ذلك من مهانة واستفزاز نظراً لما في ذلك من التعرض والمساس بسيادته.

وكانت الولايات المتحدة في تعاملها مع العراق تلجأ إلى التهديد باستخدام القوة أحيانًا واستخدامها فعلاً أحيانًا أخرى. ففي مجال التهديد بالقوة هناك أربع مرات وصلت الأمور بين الولايات المتحدة والعراق إلى هذه المرحلة وهي كما يلي:

1. الحالة الأولى كانت في أكتوبر1994م عندما حشد العراق قوات بالقرب من الحدود الكويتية.

2. والحالة الثانية في نوفمبر1997م على اثر طرد العراق حملة الجنسية الأمريكية في فرق التفتيش الدولية.

3. والحالة الثالثة في فبراير1998م على أثر رفض العراق السماح لفرق التفتيش بدخول القصور الرئاسية.

4. والحالة الرابعة هي التي دفعت العراق إلى القبول باستئناف كافة عمليات التفتيش عن أسلحته المحظورة من دون قيد أو شرط في نوفمبر 1998م.[62]

وأما في مجال الاستخدام الفعلي للقوات المسلحة، فقد قامت الولايات المتحدة بتنفيذ ذلك ضد العراق في خمس حالات منذ انتهاء الحرب في 1991م، وهي كما يلي:

1. المرة الأولى كانت في 14يناير 1993م عندما قصفت قوات أمريكية وبريطانية وفرنسية أهدافًا في جنوب العراق.

2. والمرة الثانية كانت في 25 يوليو 1993م عندما قصفت الطائرات الأمريكية مواقع عراقية زعمت أنها بطاريات صواريخ جنوبي العراق.

3. والمرة الثالثة كانت في 19سبتمبر 1993م عندما قامت الولايات المتحدة بقصف مواقع عسكرية شمال العراق.

4. والمرة الرابعة كانت في سبتمبر 1996م في ما عُرف بضربة الصحراء والتي قصفت فيها القوات الأمريكية أهدافًا جنوبي العراق.

5. والمرة الخامسة كانت في ديسمبر1998م، في ما عُرف بعملية ثعلب الصحراء التي استمرت في صورة ضربات متقطعة.[63]

ونلاحظ هنا أن سياسة الاحتواء نجحت إلى حد ما في إحداث أضرار جسيمة بالعراق، وأعقب إدارة الرئيس كلينتون إدارة جديدة برئاسة جورج بوش الابن منذ بداية عام 2001م. وقد تعهدت الإدارة الجديدة بتنفيذ سياسة الاحتواء ضد العراق تحت مبرر عدم التزام العراق بقرارات الأمم المتحدة وخاصة المتعلقة بتدمير أسلحة الدمار الشامل، مما جعل العراق ينتقد الإدارة الجديدة بسبب إعلانها دعم تلك السياسة التي ثبت فشلها في الماضي، مما يعني عجز تلك الإدارة الجديدة وعدم قدرتها على انتهاج سياسة جديدة.[64]

وقد استمر التوتر بين الولايات المتحدة والعراق حتى وقوع أحداث 11سبتمبر في الولايات المتحدة وبروز ما سُمي بظاهرة محاربة الإرهاب وقيام إدارة بوش بتصنيف دول العالم إلى صنفين، مؤيد لسياسة بلاده ضد الإرهاب وغير مؤيد لها، ومن ثم مناصر للإرهاب. وهذا التصنيف وضع العالم في مفترق طرق إما التعاون غير المحدود مع الولايات المتحدة أو معاداتها، أي إن الأمور وصلت إلى وضع مربك لجميع دول العالم التي سارعت معظمها إلى تأييد الموقف الأمريكي في حربه المعلنة على الإرهاب بدلاً من التخلف والبقاء في المعسكر الآخر الذي جعلته الإدارة الأمريكية كمعسكر معادٍ لها. تلك الأحداث الجديدة جعلت العراق يراقب بهدوء ما ستسفر عنه الأحداث القادمة. أما الولايات المتحدة فعمدت إلى إعداد العدة لضرب القاعدة وأنصارها والإطاحة بنظام طالبان بأفغانستان الذي يأوي تنظيم القاعدة ويناصره. وعملت كذلك على بناء تحالف مؤيد لسياستها متناسية العراق في ذلك الوقت. وبموجب هذه التطورات الجديدة انتهت سياسة الاحتواء ضد العراق من أجندة السياسة الأمريكية المستقبلية. ومن ثم فان سياسة الاحتواء نجحت في جانب إضعاف العراق وتدمير بنيته التحتية وعزله عن المجتمع الدولي، إلا أنها لم تحقق هدفها الرئيسي وهو إجبار العراق على تعديل سلوكه في اتجاه القبول والمناصرة لسياسة الولايات المتحدة في المنطقة العربية، أو إسقاط الحكومة في بغداد وإيصال حكومة أخرى تكون موالية للولايات المتحدة.

ويبدو أن الولايات المتحدة كانت عازمة على عدم الاكتفاء بالإطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين لكي ترفع العقوبات، لأنها كانت ترى أنه لا يمكن التعايش مع نظام حزب البعث، ومن ثم فإنها لم تكتف باتباع سياسة احتواء للعراق في حالة إخفاق هذه السياسة في إسقاط النظام العراقي الذي يعتبر عقبة كبيرة أمام تحقيق المصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة وإنما تعدته للتخطيط لاحتلال العراق.

وقد بذل العراق جهودًا كبيرة لتجاوز آثار سياسة الاحتواء عليه، ومن تلك الجهود محاولة التقارب مع إيران عبر المباحثات بينهما والعمل على إيقاف كل طرف للدعم الذي يقدمه لمعارضي الطرف الآخر،[65] والتفرغ لعدو مشترك باعتبارهما في خندق واحد ضد الولايات المتحدة. وفي سبيل الخروج من دائرة العقوبات المفروضة عليه تنازل العراق عن بعض حقوقه التاريخية التي كان يؤمن بها لفترة طويلة كقضية الحدود مع الكويت، حيث شهد عام 1994م اعترافه بحدود الكويت وسيادتها وفقًا لخرائط ترسيم الحدود المعدة من قبل الأمم المتحدة.

وعمل العراق على مواجهة آثار الحصار والصبر على نقص الإمدادات المختلفة وتجاوز بعضًا من آثارها. وكان للنشاط الدبلوماسي دورٌ في تفويت كثير من الفرص على الولايات المتحدة باستغلالها ضده وذلك عبر سياسة المرونة القاضية بالموافقة على قرارات الأمم المتحدة والإذعان لها.

سياسة الاحتواء المزدوج ضد إيران

أولاً: تداعيات سياسة الاحتواء المزدوج على إيران.

وضعت حرب الخليج الثانية إيران في موضع بالغ الحرج وجعلتها شبه محاصرة عسكريًا، فالوجود العسكري الأمريكي قلل من أهمية امتدادها البحري في الخليج وبحر العرب. كما إن تطور الوجود الأمريكي في جنوب شرق تركيا الذي جاء على خلفية حرب الخليج الثانية تحت ذريعة حماية أكراد العراق أدى إلى كشف الجناح الشمالي الغربي لإيران، ومن ثم تعُرض أنظمتها الدفاعية في ذاك الموقع لمراقبة الأجهزة الجوية الأمريكية.[66] وقد كان هناك إجماع بين مسئولي الإدارات الأمريكية المتعاقبة على أن إيران هي التي تمثل تحديًا خطيرًا أكثر من العراق للمصالح الأمريكية. وكان الرئيس نيكسون يرى أن العراق يمثل تحديًا عسكريًا

أقل مقارنة بالتحدي الأوسع الذي تشكله إيران نظرًا لأن أيديولوجيته ذات الطبيعة العلمانية لا تجد قبولاً خارج حدوده، بعكس إيران التي تمثل تحديًا حقيقيًا للنفوذ الأمريكي كونها دولة عقائدية لها منطلقات خاصة بها، وكونها دولة كبيرة وغنية بالطاقة البشرية والموارد الطبيعية التي تؤهلها لأن تستقل في قرارها السياسي والاقتصادي والإستراتيجي.[67]

وقد أكد مارتن أنديك أن السياسة الجديدة للولايات المتحدة ضد إيران تهدف إلى تغيير طموحاتها العسكرية، وذلك بالاعتماد على التواجد العسكري الكثيف في منطقة الشرق الأوسط، وبالتعاون مع حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة.[68] وقد رسمت الولايات المتحدة سياسة غير مباشرة تجاه إيران، وذلك باحتوائها من خلال زعزعة استقرارها وفرض الحظر الاقتصادي ومقاطعتها سياسيًا وإقناع دول كثيرة باتخاذ نفس هذه الخطوات تجاهها.[69] وقد طالب مارتن أنديك بتعاون حلفاء الولايات المتحدة من أوروبا واليابان والصين وروسيا لإنجاح سياسة الاحتواء ضد إيران مبررًا ذلك بأنه ليس من مصلحتهم التعاون مع إيران اقتصاديًا أو مساعدتها في الحصول على أسلحة نووية أو تقليدية، وأضاف بأن احتواء إيران يجب أن يتم مادامت تعاني من الأزمة الاقتصادية الشديدة التي مرت بها عام 1993م، حيث تضاعفت ديونها الخارجية كثيرًا وبلغت نسبة التضخم 30%، ونسبة البطالة30%. غير أن مارتن أنديك نوه إلى إمكانية أن تكون إيران في وضع أفضل بكثير بعد خمس سنوات وستشكل خطرًا على إسرائيل وعلى العالم العربي والمصالح الغربية في الشرق الأوسط.[70]

وقد استمرت الولايات المتحدة بممارسة الضغوط على الدول التي تساعد إيران، حيث أثرت على الأرجنتين للتراجع عن توريد معدات نووية لطهران في عام 1992م، وسعت إلى إقناع ألمانيا بالعدول عن بناء مفاعلين نوويين كان قد طلب بناءهما شاه إيران في السابق بمنطقة بوشهر على الساحل الإيراني[71]. كما أثرت الولايات المتحدة على كل من الهند والصين وضغطت عليهما لإبطاء التعاون مع إيران في الجانب العسكري.[72] وسعت الولايات المتحدة أيضًا إلى إقناع حلفائها الأوروبيين الشريك الأكبر لإيران تجاريًا لتقليل التعاون معها وحظر بيعها أية تكنولوجيا يمكن استخدامها لأغراض عسكرية.

ثانيًا: مبررات الولايات المتحدة بفرض العقوبات على إيران:

عملت الولايات المتحدة على إيجاد المبررات الكافية لتبرير فرض العقوبات على إيران ومنها ما يلي:-

1. سعي إيران للحصول على أسلحة الدمار الشامل وتهديدها أمن إسرائيل.
2. رعايتها وتمويلها للمنظمات الفلسطينية واللبنانية التي تقاوم الاحتلال الإسرائيلي.
3. معارضتها لجهود أمريكا بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط.
4. انتهاكها لحقوق الإنسان الإيراني.[73]

ثالثًا: الوسائل الأمريكية المتبعة في تطبيق سياسة الاحتواء على إيران:

استخدمت الإدارة الأمريكية وسائل كثيرة ومتنوعة في تطبيق سياستها على إيران ومنها ما يلي:

1. ممارسة الضغوط على دول آسيا والقوقاز من أجل ألا تسمح بمرور خطوط أنابيب خاصة بتصدير الغاز الطبيعي عبر إيران.
2. محاولة إثارة النزاعات والانشقاقات الداخلية.
3. السعي لمنع وصول التقنية الصاروخية والنووية إلى إيران.
4. السعي لتغيير النظام الإيراني وأهدافه بواسطة التشجيع على الانفجار من الداخل.

5. الدفع بها لارتكاب الأخطاء ليسهل بذلك ضربها وبناء نظام عقوبات فعال ضدها.[74]

رابعًا: آثار سياسة الاحتواء المزدوج على إيران:

كانت آثار سياسة الاحتواء على إيران أقل وطأة منها على العراق، وذلك بسبب قيادة الأمم المتحدة للحصار على العراق على عكس إيران التي فشلت الولايات المتحدة في تحقيق إجماع دولي لفرض نظام عقوبات عليها.[75] وقد رأت إدارة كلينتون أن إيران تشكل تحديًا كبيرًا لها حيث كانت تقوم بعدة أنشطة مناوئة للسياسة الأمريكية ومنها ما يلي:

1. أصرت تلك الإدارة بأن إيران هي الأكثر دعمًا للإرهاب والاغتيالات في أنحاء العالم وذلك عبر دعمها للمنظمات والحركات المعادية لإسرائيل مثل حركة حماس وحزب الله اللبناني.

2. أن إيران سعت بكل الوسائل لإحباط مساعي الولايات المتحدة (غير العادلة من وجهة النظر الإيرانية) بشأن عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

3. أن إيران بذلت جهودًا حثيثة لامتلاك أسلحة هجومية ونووية وصواريخ باليستية.

4. أنها سعت لفرض هيمنتها على الخليج بالوسائل العسكرية.[76]

ولم يكن مفاجئًا أن يعلن الرئيس كلينتون في المؤتمر اليهودي العالمي بنيويورك في 30 إبريل1995م عن المقاطعة التجارية لإيران في إطار حملة يقوم بها ضدها.[77] ولذلك عمدت الولايات المتحدة إلى تشريع وسن قوانين لتقييد هامش الحركة الاقتصادية والتجارية أمام إيران في الساحة الدولية، وكان في مقدمة الحرب الاقتصادية الأمريكية على إيران سن قانون داماتو نسبة إلى واضعه السيناتور الجمهوري داماتو، وينص على فرض عقوبات على المؤسسات التي تستثمر أكثر من 40 مليون دولار سنويًا في قطاعي النفط والغاز في إيران، وقد وقع هذا القانون الرئيس الأمريكي كلينتون في15 أغسطس 1996م. وفي 11سبتمبر من العام نفسه طالب السناتور داماتو بتطبيق صارم للقانون وتطبيق إجراءات جديدة ضد إيران أكثر صرامة وشدة. كما قامت إدارة كلينتون في عام 1995م بتخصيص ميزانية قدرت بحوالى20 مليون دولار للقيام بعملية سرية لزعزعة الحكومة الإيرانية.[78] وقد اقترح نيوت غنغريتش رئيس مجلس النواب الأمريكي آنذاك التخطيط للإطاحة بالحكومة الإيرانية وتغيير نظام الحكم هناك، إلا أن ذاك المقترح واجه معارضة من عدة أطراف داخل الولايات المتحدة، إلا أن البيت الأبيض ومجلس الشيوخ لم يدعما ذاك المقترح.[79] وقد سارعت الولايات المتحدة لحث الدول الصديقة لها على مقاطعة إيران، ونجحت إلى حد ما في فرض عزلة عليها. بل إن بيترتارنوف وكيل وزارة الخارجية الأمريكية تحدث في كلمة ألقاها أمام اللجنة المصرفية التابعة لمجلس الشيوخ في أبريل 1995م وقال: "إن العقوبات أخذت في إحداث تأثير ملموس على الاقتصاد الإيراني"[80]، مشيرًا في ذات الوقت إلى أن الحظر يعتصر الاقتصاد الإيراني وموضحًا أنه من المبكر توقع نتائج نهائية. كما أكد على ضرورة التعاون الدولي لفرض تغييرات على السياسة الإيرانية، فالساسة في أمريكا دائمًا يرددون أن سياسات إيران لا تقتصر على تهديد مصالحهم وحسب، بل تطال مصالح دول أوروبا الغربية والخليج ويطالبون هذه الدول بالتخلي عن المزايا الاقتصادية المحدودة للتجارة مع إيران وممارسة قيادة مسؤولة في مواجهة مسلكها التهديدي. كما تحدث جون غانون نائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية عن العقوبات المفروضة على إيران قائلاً "أن التأييد القوي والثابت الذي تقدمه دول أخرى لنظام العقوبات ضروري لنجاحها وبأن التأثير بعيد المدى على اقتصاد إيران سيكون ضئيلاً ما لم

تنضم إليه دول أخرى أو تمتنع عن تقديم دعم كبير لإيران.[81]

وخلاصة القول إن سياسة الاحتواء المزدوج أثرت على إيران في جميع المجالات بنسب متفاوتة منها:

1. تعطيل الأعمال التجارية الإيرانية.
2. ارتفاع الأسعار ونقص العملة الصعبة، وهبوط للريال الإيراني إلى 7500ريال للدولار مقابل 4200 ريال للدولار قبل إعلان الحظر.
3. أثرت العقوبات على بعض مشاريع البنية التحتية.
4. ازدادت التكاليف المترتبة على تأخير عائدات النفط وزادت نفقات تأجير الناقلات وتكاليف تخزين النفط الخام.
5. حدثت أزمة سيولة ومن ثم ضعفت قدرة الحكومة الإيرانية على تسديد نفقاتها الخارجية مما أثر سلبًا على سمعتها المالية.[82]
6. تعرضت بعض الدول لضغوط أمريكية شديدة جعلتها غير مستعدة لمعاونة إيران في سعيها لبناء قدراتها على تصنيع الأسلحة النووية والكيماوية، ولكن روسيا والصين تحديدًا لم تتخذا مثل ذاك الموقف إزاء إيران.[83]

ويمكن القول أن إدارة كلينتون خلال فترتيها الرئاسيتين لم تحقق الأهداف التي رسمتها تجاه العراق وإيران بتغيير سلوكهما أو الإطاحة بهما. وبعد وصول بوش الابن إلى السلطة جدد الحظر على الاستثمار والتجارة مع إيران.[84] أي أن الأمور بقيت على وضعها السابق ولم تحقق سياسة الاحتواء الأهداف المرسومة ضد إيران.

وقد عملت القيادة الإيرانية إلى تلافي الأضرار الناتجة عن قيام الولايات المتحدة بتطبيق سياسة الاحتواء ضدها، فقد نشطت الدبلوماسية الإيرانية للخروج من الوضع الذي صنعته لها الولايات المتحدة وحققت نجاحات لا بأس بها في تخفيف آثار تلك السياسة على الوضع الاقتصادي والسياسي في إيران. وقد قامت إيران منذ عام 1993م الذي تم فيه الإعلان عن تطبيق سياسة الاحتواء بجهود فعالة لتجاوز آثار تلك السياسة عبر خلق شبكة علاقات متطورة سياسية واقتصادية مع جيرانها العرب وغير العرب نتيجة لعامل الانفتاح الذي اتخذته في سياستها الخارجية.[85] هذه الشبكة من العلاقات خلقت مؤيدين لإيران ضد فكرة مقاطعتها. ولكسر الطوق الأمريكي عنها سارعت إيران في أبريل 1995م بإرسال وفد رفيع المستوى إلى العراق لإجراء محادثات مهمة مع المسئولين العراقيين تم من خلالها مناقشة إمكانية تجاوز آثار حرب الخليج الأولى والتنسيق المستقبلي بين إيران والعراق لمواجهة التهديدات الأمريكية لكلاهما.[86]

وحاولت إيران حاولت توسيع نفوذها باتجاه الدول المجاورة لها وغير المجاورة بشكل متسارع عبر إبرامها الكثير من الصفقات التجارية للتغلب على الجهود الأمريكية لعزلها. وقد اتضح حجم المحاولات الإيرانية الجريئة لتحسين وضعها في الساحة الدولية من خلال التدفق الكبير والمطرد للزيارات التي شهدتها إيران والاجتماعات التي عقدها كبار مسؤولي الحكومة مع نظرائهم الأجانب. وزيادة عدد الاتفاقيات التجارية والاقتصادية التي دخلت إيران طرفًا فيها. ولعل النجاح الحقيقي لتلك الجهود الإيرانية هو ما جعل الولايات المتحدة تسعى لإحكام المقاطعة الاقتصادية ضد إيران وشركائها التجاريين.[87]

وبعد وصول محمد خاتمي إلى رئاسة إيران في مايو 1997م، عمل على الحد من تأثير سياسة الاحتواء الأمريكية ضد بلاده، حيث ركز على وضع قاعدة جديدة في سياسته الخارجية عبر الابتعاد عن النظرة الثورية للجمهورية الإسلامية وخصوصًا في علاقاتها مع الغرب وذلك عبر انتهاج سياسة الانفتاح على المجتمع الدولي.

ولكن الوضع بين الولايات المتحدة وإيران أبعد وأعقد إلى حد كبير من مجرد التلميحات والمجاملة، فرغم أن

موقف إيران المحايد من حرب1991م جعل التحالف الدولي في تلك الفترة يشيد بموقفها، إلا أن ذاك الثناء المتبادل لم يدم طويلاً، إذ إن الولايات المتحدة بدأت بتطبيق سياسة الاحتواء منذ عام 1993م، وما تزال تحاصر إيران اقتصاديًا وفقاً لقانون داماتو الأمريكي. كما أن كل المواقف الإيرانية التي تعبر عن حسن النية لم تجدِ لدى الولايات المتحدة قبولاً، لأن الاختلاف بينهما عقائدي وليس سياسيًا وربما لن تقبل الولايات المتحدة بديلاً بغير الانقلاب على النظام الإسلامي هناك وتغييره إلى نظام آخر يتخذ من مصالح الولايات المتحدة محورًا لسياسته في المنطقة.

وفي بداية عام 2001م بذلت إيران جهودًا متميزة أسفرت عن توقيع اتفاقيات مع روسيا للتعاون العسكري، الأمر الذي عارضته الولايات المتحدة. وسعت إلى التأثير على الموقف الروسي. وعلقت إيران على موقف الولايات المتحدة المعارض للتعاون بين روسيا وإيران في الإذاعة الرسمية الإيرانية بالتنديد بالموقف الأمريكي وأكدت بأنه لن يؤدي إلا إلى توسيع الفجوة بين البلدين، وأكدت بأن الولايات المتحدة ستدفع ثمنًا غاليًا بسبب معاداتها لإيران.(88)

وبعد تلك السنوات الطويلة منذ بداية قيام الولايات المتحدة بحصار إيران في عام 1993م، استمرت السياسة الإيرانية على ما هي عليه، ففي أبريل عام 2001م تحدث الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الإيرانية حميد رضا أصفي قائلاً بأن بلاده والدول الإسلامية متفقة على واجب دعم النضال المشروع لأولئك الذين يناضلون من أجل حقوقهم وأكد بأن بلاده ستواصل دعمها المعنوي والإنساني للمقاومة الإسلامية في لبنان وللفلسطينيين وهي ليست بحاجة في ذلك إلى موافقة الولايات المتحدة، وأضاف بأن إيران تدين في المقابل دعم الولايات المتحدة لإرهاب إسرائيل.(89)

وبعد وصول بوش الابن إلى رئاسة الولايات المتحدة لم يحدث أي تغيير تجاه إيران، بل إن بوش قام في مارس2001م بتجديد الحظر الأمريكي على الاستثمار والتجارة مع إيران، مما جعل سفير إيران لدى الأمم المتحدة يعلق على الموضوع قائلاً "بأنه قرار مخيب للأمل وأضاف بأن الولايات المتحدة تفتقر إلى النية الحسنة تجاه بلاده."(90)

ونلاحظ أن إيران اتخذت من سياسة الانفتاح وسيلة للخروج إلى المجتمع الدولي وإقناعه باعتدال السياسة الإيرانية. فكانت هذه السياسة مفيدة في جانب تفريق أي تحالف تسعى الولايات المتحدة إلى تكوينه ضد إيران. كما كان لسياسة الانفتاح تأثير كبير في جانب تحسين صورتها أمام المجتمع الدولي بعد أن كانت قد تشوهت عقب وصول الخميني إلى السلطة في إيران وقضية احتجاز الرهائن الأمريكان هناك. كما أن الانفتاح الذي مارسته السياسة الخارجية الإيرانية ثبط من فرص نجاح سياسة الاحتواء ضد إيران. فقد استطاعت إيران صنع علاقة مع روسيا والصين وأغلب دول أوروبا. وكان العامل الاقتصادي هو الحافز الكبير لكثير من الدول في التقارب مع إيران. حيث إن الحصار الأمريكي علي إيران فوت على كثير من الدول فرص الاستثمار والتجارة مع إيران. وبذلك فإن سياسة الاحتواء نجحت إلى حد ما في عزل وحصار إيران، إلا أن هذا النجاح لا يوازي النجاح الذي حققته سياسة الاحتواء في العراق نظرًا لان الحالة الإيرانية كانت بعيدة عن قرارات الأمم المتحدة والإجماع الدولي في مسالة الحصار. كما أن سياسة الاحتواء لم يكتب لها النجاح في تحقيق أهدافها في إيران والمتمثلة في إجبار إيران على تعديل سلوكها باتجاه التنسيق مع السياسة الأمريكية أو النجاح في تغيير نظام الحكم ودعم نظام جديد يكون موالًيا للولايات المتحدة.

الخاتمة:

توصلت الدراسة إلى نتائج عده من أبرزها ما يلي:

1. كان لسياسة الاحتواء وسائل متعددة، منها الحصار الشامل والعزل لكلٍّ من العراق وإيران ودعم قوى المعارضة لهذه الأنظمة واستغلال قضايا الاختلاف المذهبي والطائفي في كلا البلدين لإضعافهما واستغلال الأداة الإعلامية لإقناع الرأي العام العالمي بخطر كل من العراق وإيران على الأمن والسلم الدوليين.

2. استخدمت الولايات المتحدة سياسة الاحتواء ضد العراق وإيران بغرض إضعافهما في آن واحد، حيث لم تعد بحاجة لدعم طرف ضد الآخر خصوصًا أنها صارت الفاعل الرئيسي والوحيد المؤثر في منطقة الخليج.

3. كانت آثار سياسة الاحتواء على العراق مروعة في جميع المجالات.

4. كان لسياسة الاحتواء أثر واضح تجاه إيران في عزلها وحصارها اقتصاديًا وقد نجحت الولايات المتحدة في إقناع كثير من الدول بعدم التعاون العسكري مع إيران كونها تمثل بالنسبة للولايات المتحدة تهديدًا للأمن والسلم الدوليين والواجب احتواؤها من الجميع.

5. تشابهت سياسة الاحتواء تجاه العراق وتجاه إيران من حيث هدفها المتمثل باحتوائهما وعزلهما داخل حدودهما. إلا أن هناك وسائل مختلفة في مسألة تطبيق تلك السياسة، فتجاه العراق كان لقرارات مجلس الأمن أبلغ الأثر في نجاح تلك السياسة. كما كان للإجماع الدولي ضد العراق أثره في مسألة الاستجابة لتلك السياسة. أما تجاه إيران فلم يكن هناك إجماع دولي لحصارها ولم يكن المجتمع الدولي متقبلاً لفكرة الحصار الشامل عليها، وكان للانفتاح الإيراني تجاه ذاك المجتمع عبر استخدامها لمغريات الاستثمار في إيران أثر واضح في تقليل الخسائر الناجمة عن سياسة الاحتواء.

الهوامش:

(1) د. خيرية قاسميه، الولايات المتحدة والوطن العربي في الفترة ما بين الحربين - السياسة الأمريكية والعرب (مجموعة باحثين)، سلسلة كتب المستقبل العربي (2) بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة ثالثة، فبراير 91م، ص 21.

(2) د . محمد نصر مهنا، مدخل الى علم العلاقات الدولية في عالم متغير، الإسكندرية، المكتبة الجامعية، 2000م، ص 110.

(3) د. غازي ربابعة، الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي والصراع في الشرق الأوسط 1967 -1987م، عمان، دار الفكر للنشر والتوزيع، طبعة أولى 89م، ص 22.

(4) رامزي كلارك وآخرون، الإمبراطورية الأمريكية (الجزء الأول)، القاهرة، مكتبة الشرق، الطبعة الأولى 2001م، ص 336، 337.

(5) د. عبد المنعم عمارة، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية، سلسلة قضايا دولية، القاهرة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، طبعة أولى يناير 1997م، ص 31.

(6) د . ناصيف يوسف حتي، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي: دراسة مستقبلية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة أولى، أكتوبر 1987م، ص 28.

(7) د.جمال مصطفى عبد الله السلطان، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، طبعة أولى2002م، ص71.

(8) إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، المفاهيم والحقائق الأساسية، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية ش.م.م، طبعة ثانية 85م، ص425 -427.

(9) عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، بيروت، دار النهار للنشر، ط1 ،97م، ص ص 354، 355.

(10) إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم والحقائق الأساسية، مصدر سابق، ص431.

(11) رؤوف عباس، أمريكا والعرب تطور السياسة الأمريكية في الوطن العربي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد (29) 1981م، بيروت، ص63.

(12) د. حسين شذر، مصدر سابق، ص ص 108، 109.

(13) ولبركرين ايفلاند، حبال من رمل قصة إخفاق أمريكا في الشرق الأوسط، ترجمة د/سهيل زكار، دار كلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق 1985م، ص ص58، 59.

(14) ولبركرين ايفلاند، حبال من رمل قصة إخفاق أمريكا في الشرق الأوسط، مصدر سابق، ص40.

(15) عايدة العلي سري الدين، مصدر سابق، ص 12.

(16) المصدر السابق، 13.

(17) راجع حول تلك السياسات العراقية المعارضة للسياسات الأمريكية مؤلفات كل من غازي النهار، العلاقات الأمريكية العراقية واقعها، وآفاقها ورؤية مستقبلية، تحرير سامي خصاونة، (العلاقات نحو مستقبل مشرق) الجامعة الأردنية، مصدر سابق، ص434- 437، وتمام البرازي، العراق وأمريكا 83م -

90م حتمية الصراع، القاهرة، مكتبة مدبولي، ص 19. وكذلك عايدة العلي سري الدين، مصدر سابق، ص 12.

(18) للمزيد من المعلومات حول تلك المراحل الخمس أرجع إلى روجيه جارودي وآخرون، الإمبراطورية الأمريكية الجزء الثاني، القاهرة، مكتبة الشروق، طبعة أولى 2001م، ص ص 405، 406.

(19) توماس أ. بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط(1784م- 1975م)، ترجمة دار طلاس، دمشق، 1985م، ص 327ـ 329.

(20) أدوارد ريس، التوسع الأمريكي في الخليج، ترجمة موفق الدليمي، الإتحاد السوفيتي، دار التقدم 1989م، ص ص 68، 69.

(21) Anthony Cordesman ، The Gulf and Search for Strategic Stability.P.160.

(22) سلمى حداد، مصدر سابق، ص 39- 56.

(23) د/ محمد وصف أبو مغلي، العلاقات الإيرانية الأمريكية وأثرها في الخليج 41- 79م، مصدر سابق، ص 35- 39.

(24) د. محمد وصفي أبو مغلي، العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية، مصدر سابق، ص ص 46، 47.

(25) صحيفة الثورة، اليمن، عدد (3704)، 1979/5/23م، ص 1، 2.

(26) صحيفة القبس الكويتية في 1984/2/3م.

(27) د/ نبيل السمان، مصدر سابق، ص ص 87، 88.

(28) العلاقات العربية –الأمريكية نحو مستقبل مشرق، تحرير سامي عبدالله خصاونة، عمان، الجامعة الأردنية 2001، ص ص 438، 439.

(29) د. جمال زهران، أمن الخليج محددات وأنماط تأثير العامل الدولي، دمشق، قضايا خليجية، سلسلة أوراق فصلية، السنة الأولى، العدد (1)، يونيو 1998م، ص 32.

(30) جمال زهران، مصدر سابق، ص 32، 33.

(31) عايدة العلي سري الدين، مصدر سابق، ص50.

(32) تمام البرازي، مصدر سابق، ص 24.

(33) نفس المصدر السابق، ص 22.

(34) أدوارد ريس، مصدر سابق، ص 267.

(35) نفس المصدر السابق، ص 389.

(36) نخبة من الباحثين، أطماع النظام العراقي في الدول الخليجية، الكويت، مركز البحوث والدراسات، 2001م، ص ص37- 46.

(37) عبدالرحمن محمد النعيمي، مصدر سابق، ص 104.

(38) مذكرات جيمس بيكر، مصدر سابق، ص 389.

(39) نخبة من الباحثين، أطماع النظام العراقي في الدول الخليجية، نفس المصدر السابق، ص 34، 35.

(40) محمد الأطرش، أزمة الخليج :جذورها والسياسة الأمريكية تجاهها، المستقبل العربي، عدد 155، يناير 1992م، السنة الرابعة عشرة، ص 21.

(41) نفس المصدر السابق، ص 23.

(42) محمد الأطرش، مصدر سابق، ص 32.

(43) ستيفن غروبارد، مصدر سابق، ص 113.

(44) محمد الأطرش، مصدر سابق، ص 38.

(45) د/ جمال زهران، مصدر سابق، ص 35.

(46) محمد السيد سعيد وآخرون، الخليج والمسألة العراقية من غزو الكويت إلى إحتلال العراق 1990م، 2003م، المحرر/ أحمد إبراهيم محمود، القاهرة، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية، مارس 2003، ص 197.

(47) Shahram Chubin and Charles Tripp "، Iran – Saudi Arabia Relations and Regional Order" A Delpnipapers(London:International.Institute for strategic studies, No 304), p.p.42.

(48) جمال سند السويدي، إيران والخليج: البحث عن الإستقرار، لجفري كمب، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، طبعة أولى، 1996م، ص ص 167، 168.

(49) د. محمد السيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، مصدر سابق، ص 525.

(50) هوشنك أمير أحمدي، سياسة إيران الإقليمية، شؤون الأوسط، عدد 27- آذار/مارس 1994م، ص 17.

(51) Martin Indyk,The Washington Institute for Near East policy, special report" ،Clinton Administration policy toward the Middle East," policy watch (May 21,1993).

(52) د. جمال زهران، مصدر سابق، ص 36، 37.

(53) نفس المصدر السابق، ص 35- 37.

(54) Anthony Lake" ،Confronting Backlash States, "Foreign Affairs, 73/2 (1994):47-8;Zbigniew Brzezinski, Brent Scowcroft and Richard Murphy, "Differentiated Containment," Foreign Affairs, 76/3 (1997):20.

(55) الأثر المميت للعقوبات والحرب، السبت 1421/11/10هـ الموافق 2001/2/3م. www.aljazeera.net

(56) المستقبل العربي، عدد (247) 1999/9م ص 104، 105.

(57) عمرو ثابت، مصدر سابق، ص 19.

(58) www.un.org .

(59) فيبي مار، مصدر سابق، ص460. 472.

(60) Report of the Secretary-General Pursuant to Paragraph 60,59 of Resolution 1330 (2000)," S/2001/505, 18 May 2001.

(61) عبدالجليل زيد مرهون، مصدر سابق، ص375.

(62) عبدالجليل زيد مرهون، ثعلب الصحراء وإتجاهات السياسة الأمريكية، المستقبل العربي، عدد (242) ابريل 1999م، ص7.

(63) عبدالجليل زيد مرهون، ثعلب الصحراء وإتجاهات السياسة الأمريكية، المستقبل العربي، عدد (242)، نفس المصدر السابق، ص 9، 10.

(64) بغداد تقلل من أهمية دعم واشنطن للمعارضة، www.aljazeera.net4/22001

(65) عبدالكريم حمودي، في مواجهة سياسة الإحتواء خطوات التقارب الإيراني ـ العراقي إلى أين؟، قضايا عربية، عدد (204) السنة الرابعة ـ 1993/11/29م.

(66) عبدالجليل زيد مرهون، مصدر سابق، ص 364،365.

(67) Beyond Peace (NewYork,NY:Random House,1994),145 . Richard Nixon

(68) محاضرة لمارتن أنديك في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى بتاريخ 1993/5/19م، مجلة قضايا دولية، عدد (196) السنة الرابعة، الاثنين، 4-10 أكتوبر 1993م، ص 25.

(69) عمرو ثابت، مصدر سابق، ص

(70) محاضرة لمارتن أنديك في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، مصدر سابق، ص 25.

(71) عافية خليل، البرنامج النووي لإيران بين حصار واشنطن ومحاولات طهران، قضايا دولية، عدد (274)، السنة السادسة، 3 أبريل 1995م، ص 23.

(72) قضايا دولية، الولايات المتحدة وأمن الخليج، العدد(213) السنة الرابعة، 19شعبان 1414/ 31 يناير 1994م ص 5.

(73) قدس برس، واشنطن، تأثير الحظر الإقتصادي الأمريكي على إيران، شؤون دولية، عدد (305) السنة السادسة، 12جمادي الثاني1416هـ / الموافق 6 نوفمبر 1995م، ص 24.

(74) عمرو ثابت، مصدر سابق، ص 45- 48.

(75) المصدر سابق، ص 10.

(76) عبدالجليل زيد مرهون، مصدر سابق، ص379

(77) نبيل شبيب، المقاطعة الأمريكية لإيران الدوافع، الأبعاد، المواقف، مجلة قضايا دولية، عدد (280) 15 مايو 1995م، ص22.

(78) عبدالجليل زيد مرهون، مصدر سابق، ص 379.

(79) الجنرال اسلم بيك، وجاء دور إيران، مجلة قضايا دولية، إسلام آباد، عدد (316) السنة السابعة، 22 يناير 1996م، ص20.

(80) قدس برس، واشنطن: تأثير الحظر الإقتصادي الأمريكي على ايران، مصدر سابق، ص24.

(81) قدس برس، مصدر سابق، ص 24.

(82) قدس برس، مصدر سابق، ص 24.

(83) جيرلد جرين، ايران وأمن الخليج، مصدر سابق، ص 35.

(84) العقوبات الأميركية على إيران تثير جدلاً داخل الكونغرس 2001/3/23م www.aljazeera.net

(85) جيرلد جرين، ايران وأمن الخليج، مصدر سابق، ص 31

(86) عبدالكريم حمودي، تطبيع العلاقات العراقية-الإيرانية، مصدر سابق، ص4،5.

(87) نفس المصدر السابق، ص32.

(88) إيران تندد بالموقف الأميركي من تعاونها مع روسيا 2001/3/13م. www.aljazeera.net

(89) طهران ترفض إتهامات أمريكية لها بدعم الإرهاب2001/4/25م. www.aljazeera.net

(90) العقوبات الأميركية على إيران تثير جدلاً داخل الكونغرس 2001/3/23م www.aljazeera.net

قائمة المراجع:

اولاً : الكتب:

1. أدوارد ريس، التوسع الأميركي في الخليج، ترجمة موفق الدليمي، الاتحاد السوفيتي، دار التقدم 1989م.

2. إسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، المفاهيم والحقائق الأساسية، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية ش.م.م، طبعة ثانية 85م.

3. تمام البرازي، **العراق وأمريكا 83م - 90م، حتمية الصراع**، القاهرة، مكتبة مدبولي.

4. توماس أ. بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأميركية في الشرق الأوسط(1784م - 1975م)، ترجمة دار طلاس، دمشق، 1985م.

5. جمال سند السويدي، إيران والخليج: البحث عن الإستقرار، لجفري كمب، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، طبعة أولى، 1996م.

6. جمال مصطفى عبد الله السلطان، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، طبعة أولى2002م.

7. الجنرال اسلم بيك، وجاء دور إيران، مجلة قضايا دولية، إسلام آباد، عدد (316) السنة السابعة، 22 يناير 1996م.

8. خيرية قاسميه، الولايات المتحدة والوطن العربي في الفترة ما بين الحربين - السياسة الأمريكية والعرب (مجموعة باحثين)، سلسلة كتب المستقبل العربي (2)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة ثالثة، فبراير 91م.

9. رؤوف عباس، أمريكا والعرب تطور السياسة الأمريكية في الوطن العربي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد (29) 1981م، بيروت.

10. رامزي كلارك وآخرون، الإمبراطورية الأمريكية (الجزء الأول)، القاهرة، مكتبة الشرق، الطبعة الأولى 2001م.

11. ستيفن غروبارد، **حرب السيد بوش**، ترجمة خالد أيوب وعبد الرحيم الفرا، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، طبعة أولى 1992.

12. سلمى حداد، **المساعدات العسكرية لإيران**، بيروت، دار القدس، 1974م.

13. صحيفة الثورة، اليمن، عدد(3704)، 1979/5/23م.

14. عايدة العلي سري الدين، **الحرب الباردة في الخليج الساخن**، بيروت، بيسان للنشر والتوزيع والإعلان، طبعة أولى 1999م.

15. عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، بيروت، دار النهار للنشر، ط1 ،97م.
16. عبد الرحمن محمد النعيمي، **الصراع على الخليج**، بيروت، المركز العربي الحديد للطباعة والنشر، طبعة أولى، 1992م.
17. العلاقات العربية -الأمريكية نحو مستقبل مشرق، تحرير سامي عبدالله خصاونة، عمان، الجامعة الأردنية 2001.
18. عمرو ثابت، **الإحتواء وما وراءه: تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات عالمية، عدد 41، طبعة أولى، 2001م.
19. غازي ربابعة، الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي والصراع في الشرق الأوسط 1967- 1987م، عمان، دار الفكر للنشر والتوزيع، طبعة أولى 89م.
20. للمزيد من المعلومات حول تلك المراحل الخمس أرجع إلى روجيه جارودي وآخرون، الإمبراطورية الأمريكية الجزء الثاني، القاهرة، مكتبة الشروق، طبعة أولى 2001م.
21. محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، بيروت، مركز دارسات الوحدة العربية، 200م.
22. محمد السيد سعيد وآخرون، الخليج والمسألة العراقية من غزو الكويت إلى إحتلال العراق 1990م، 2003م، المحرر/ أحمد إبراهيم محمود، القاهرة، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية، مارس 2003.
23. محمد نصر مهنا، مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير، الإسكندرية، المكتبة الجامعية، 2000م.
24. مذكرات جيمس بيكر.
25. ناصيف يوسف حتي، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي: دراسة مستقبلية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة أولى، أكتوبر 1987م.
26. نبيل السمان، **أمريكا وخفايا حرب الخليج**، عمان، طبعة ثانية، حقوق النشر للمؤلف، 1991م.
27. نخبة من الباحثين، أطماع النظام العراقي في دول الخليجة، الكويت، مركز البحوث والدراسات، 2001م.
28. ولبركرين ايفلاند، حبال من رمل قصة إخفاق أمريكا في الشرق الأوسط، ترجمة د/سهيل زكار، دار كلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق 1985م.

ثانياً : الدوريات.

1. المستقبل العربي، عدد (247) 1999/9م.
2. محاضرة لمارتن أنديك في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى بتاريخ 1993/5/19م، مجلة قضايا دولية، عدد (196) السنة الرابعة، الاثنين، 4 - 10 أكتوبر 1993م.
3. قضايا دولية، الولايات المتحدة وأمن الخليج، العدد(213) السنة الرابعة، 19شعبان 1414/ 31يناير 1994م.
4. قدس برس، واشنطن، تأثير الحظر الإقتصادي الأمريكي على إيران، شؤون دولية، عدد (305) السنة السادسة، 12جمادي الثاني1416هـ / الموافق 6 نوفمبر 1995م.
5. عبدالكريم حمودي، تطبيع العلاقات العراقية - الإيرانية، مجلة قضايا دولية، عدد (285)، السنة السادسة، 19– 25 يونيو، 1995م.
6. عبدالكريم حمودي، في مواجهة سياسة الإحتواء خطوات التقارب الإيراني ـ العراقي إلى أين؟، قضايا عربية، عدد (204) السنة الرابعة ـ 1993/11/29م.
7. هوشنك أمير أحمدي، سياسة إيران الإقليمية، شؤون الأوسط، عدد 27 ـ آذار/مارس 1994م.
8. نبيل شبيب، المقاطعة الأمريكية لإيران الدوافع، الأبعاد، المواقف، مجلة قضايا دولية، عدد (280) 15 مايو 1995م.
9. محمد الأطرش، أزمة الخليج :جذورها والسياسة الأمريكية تجاهها، المستقبل العربي، عدد 155، يناير 1992م، السنة الرابعة عشرة.
10. عبد المنعم عمارة، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية، سلسلة قضايا دولية، القاهرة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، طبعة أولى يناير 1997م.
11. عبدالجليل زيد مرهون، ثعلب الصحراء وإتجاهات السياسة الأمريكية، المستقبل العربي، عدد (242) ابريل 1999م.
12. عافية خليل، البرنامج النووي لإيران بين حصار واشنطن ومحاولات طهران، قضايا دولية، عدد (274)، السنة السادسة، 3 أبريل 1995م.
13. صحيفة القبس الكويتية في 1984/2/3م.
14. جمال زهران، أمن الخليج محددات وأنماط تأثير العامل الدولي، دمشق، قضايا خليجية، سلسلة أوراق فصلية، السنة الأولى،

العدد (1)، يونيو 1998م.

رابعاً: المرجع باللغة الانجليزية:

1. Anthony Cordesman ، The Gulf and Search for Strategic Stability. Anthony Lake" ،Confronting Backlash States, "Foreign Affairs, 73/2 (1994):47-8;Zbigniew Brzezinski, Brent Scowcroft and Richard Murphy, "Differentiated Containment," Foreign Affairs, 76/3 (1997):20.

2. Beyond Peace (NewYork,NY:Random House,1994),145 .Richard Nixon

3. Martin Indyk,The Washington Institute for Near East policy, special report" ،Clinton Administration policy toward the Middle East," policy watch (May 21,1993).

4. Report of the Secretary-General Pursuant to Paragraph 60,59 of Resolution 1330 (2000)," S/2001/505, 18 May 2001.

5. Shahram Chubin and Charles Tripp " ،Iran – Saudi Arabia Relations and Regional Order" A Delpni papers(London:International.Institute for strategic studies, No 304),

خامساً: المواقع الألكترونية:

1. العقوبات الأميركية على إيران تثير جدلاً داخل الكونغرس
www.aljazeera.net 2001/3/23م

2. www.un.org.

3. الأثر المميت للعقوبات والحرب، السبت 1421/11/10هـ الموافق
www.aljazeera.net .2001/2/3م

4. طهران ترفض إتهامات أمريكية لها بدعم الإرهاب2001/4/25م.
www.aljazeera.net

5. إيران تندد بالموقف الأميركي من تعاونها مع روسيا2001/3/13م.
www.aljazeera.net

6. بغداد تقلل من أهمية دعم واشنطن للمعارضة،
www.aljazeera.net4/22001